

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٣٧

الخميس، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد ألن	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد تنيا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد لي تشينغ
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد البناي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

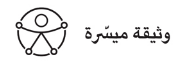
جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

1827178 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2018/771)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل غينيا – بيساو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بدولة السيد أريستيدس غوميس، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو، وأطلب من موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد أريستيدس غوميس، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: السيد جوزيه فييغاس فيليو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو؛ وسعادة السيد ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام؛ والسيدة إليسا ماريا تافاريس بينتو، المتحدثة الرسمية باسم شبكة المرأة والسلام والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتشارك السيدة تافاريس في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من بيساو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/771، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

في هذه الجلسة، نستمع إلى إحاطات إعلامية يقدمها السيد جوزيه فييغاس فيليو، والسفير السيد أناتوليو ندونغ مبا، الممثل الدائم لغينيا الاستوائية، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) المعنية بغينيا – بيساو، والسفير فييرا والسيدة تافاريس بينتو.

بما أن هذه الجلسة هي الجلسة الثالثة التي يعقدها المجلس هذا الصباح ويشارك فيها العديد من مقدمي الإحاطات الإعلامية، أود أن أذكر أعضاء المجلس بألا تزيد بياناتهم على خمس دقائق، على النحو المبين في الوثيقة S/2017/507، ونشجع مقدمي الإحاطات الإعلامية على توخي الإيجاز.

أعطي الكلمة الآن للسيد فييغاس فيليو.

السيد فيليو (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض تقرير الأمين العام (S/2018/771) بشأن الحالة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس للمرة الأولى منذ أن توليت منصبي في ٢٨ أيار/مايو.

وأود أيضا أن أنوه بحضور دولة السيد أريستيدس غوميس، رئيس وزراء غينيا – بيساو، والذي يشرفني أن أشاركه هذا المنبر. وأشيد بمبادرته بالسفر إلى نيويورك لإطلاع المجلس بنفسه على الجهود التي تبذلها الحكومة في هذه المرحلة الدقيقة من الحالة

الانتقالية في بلده، إذ من المزمع إجراء الانتخابات التشريعية في المستقبل القريب جدا.

وأود أيضا أن أرحب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، بدعوة ممثلة عن المجتمع المدني والنساء في غينيا - بيساو إلى هذه الجلسة من خلال السيدة إليسا تافاريس بينتو. والتي ستثري آراؤها وأفكارها، بدون شك، مداولات المجلس.

بما أن تقرير الأمين العام معروض على الأعضاء، سأقتصر في بياني على التطورات السياسية الأخيرة والأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وبعد ذلك سأكون على استعداد للرد على أي أسئلة لأعضاء المجلس في المشاورات الخاصة.

منذ وصولي إلى غينيا - بيساو، ظلت الحالة السياسية والأمنية هادئة نسبيا. وركزت السلطات والجهات السياسية الفاعلة على الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد استخدمت مساعي الحميدة مع الشركاء الوطنيين والدوليين من أجل دعم التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري لعام ٢٠١٦، مع التركيز بشكل خاص على التحضيرات الجارية للانتخابات. ومنحت الأولوية لإشراك أصحاب المصلحة الوطنيين في العملية الانتخابية وعقدت اجتماعات منتظمة مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء للتأكيد على أن احترام الإطار القانوني القائم والجدول الزمني للانتخابات أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار المستدام. كما عقدت اجتماعات بصورة منتظمة وترأست اجتماعات المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين في غينيا - بيساو للعمل على الحفاظ على موقفنا الموحد بشأن ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها، وقمت بحث رئيس الوزراء على اعتماد نهج متسق مع السلطات الوطنية والشركاء الدوليين.

على الصعيدين الإقليمي والدولي، قمت بزيارة لومي في حزيران/يونيه للاجتماع مع رئيسي غينيا وتوغو، بصفتيهما وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدى غينيا - بيساو ورئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على الترتيب، من أجل تبادل الآراء بشأن تنفيذ اتفاق كوناكري والدعوة إلى الدعم المالي والمادي من المنطقة دون الإقليمية من أجل إجراء الانتخابات المقبلة.

وفي تموز/يوليه، حضرت مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في كابو فيردي لمناقشة التحديات التقنية والمالية المستمرة التي تواجه العملية الانتخابية ولمناشدة تقديم الدعم التقني والمالي إلى غينيا - بيساو. ولتحقيق هذه الغايات، عقدت اجتماعات ثنائية مع رؤساء أنغولا والبرازيل وغينيا - بيساو وموزامبيق وكذلك مع رئيس وزراء كابو فيردي ووزير خارجية البرتغال.

وفي وقت لاحق في تموز/يوليه، ناقشت هيئة رؤساء الدول والحكومات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الحالة في غينيا - بيساو خلال دورتها العادية الثالثة والخمسين. ووافق مؤتمر القمة، في جملة أمور، على تقديم الأموال التي تسهم في سد الفجوة في الميزانية الانتخابية، ودعا إلى إجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، على النحو المقرر. وأعتزم مواصلة التعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية ذات الصلة إذ تدخل الأعمال التحضيرية للانتخابات مراحلها النهائية.

وبالرغم من أن الأحكام الرئيسية لاتفاق كوناكري لم تنفذ بعد، من المقرر تنظيم اجتماع المائدة المستديرة للحوار الوطني من أجل اعتماد اتفاق لتحقيق الاستقرار. وأطلقت الحكومة مشاورات متصلة مع الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية، وتعتزم توسيع نطاق المشاورات لتشمل المجتمع المدني من أجل اعتماد الاتفاق في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، قبل بدء الحملة الانتخابية. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو العمل عن كثب مع الحكومة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في هذه العملية. بيد أننا ندرك أن

إجراء انتخابات ذات مصداقية وفي الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية في هذه المرحلة. وهذا هدف أساسي قصير الأجل يجب إنجازه لإقامة نظام سياسي جديد يهدف إلى إجراء المزيد من الإصلاحات وتعزيز المؤسسات.

ولا تزال الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية تواجه صعوبات، إذ وضعت الحكومة إطارا زمنيا لمدة ٣٠ يوما لتسجيل الناخبين، اعتبارا من ٢٣ آب/أغسطس، بالرغم من الخلافات التي أعربت عنها بعض الأحزاب السياسية، لأن القانون ينص على ضرورة إجراء العملية خلال ٩٠ يوما. وعلاوة على ذلك، تأخر وصول معدات الاستدلال البيولوجي التي ستستخدم في هذه العملية. وتعمل حكومة غينيا - بيساو عن كثب مع نيجيريا وكابو فيردي وتيمور - ليشتي للتعجيل بوصول المعدات.

ويسرني أن أذكر أن الفجوة التمويلية في ميزانية الانتخابات قد سُدت على إثر التعهدات التي قطعها عدد من الشركاء الدوليين، بما في ذلك إيطاليا واليابان والولايات المتحدة، فضلا عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو المثابرة في جهوده الرامية إلى دعم الحكومة في تنفيذ هذه التعهدات على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، أرحب بما قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا من صرف مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار إلى الصندوق المشترك للتبرعات الانتخابية.

ويجري أيضا اتخاذ خطوات لضمان سير الانتخابات بطريقة سلمية. وفي هذا السياق، واستجابة لطلب من الحكومة، تعتزم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعزيز بعثة الجماعة في غينيا - بيساو قبل الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨، والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩. وسيواصل المكتب المتكامل تقديم الدعم الضروري والممكن للجهود الرامية إلى كفالة بيئة سلمية وآمنة في العملية الانتخابية برمتها.

ويواصل المكتب العمل بشكل وثيق مع اللجنة المخصصة التابعة للجمعية الوطنية المعنية باستعراض الدستور، كما بذل جهودا من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني في المشاورات المقبلة. وفي آب/أغسطس، قدمت البعثة الدعم التقني والمالي إلى معتكف يضم أعضاء اللجنة من أجل الشروع في استعراض مشروع الدستور الذي تعتزم اللجنة تقديمه إلى الجمعية الوطنية المنتخبة حديثا للنظر فيه.

وفيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، عمد المكتب، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى تعزيز الدعم الذي يقدمه إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك من خلال الاشتراك في موقع واحد لأفراد متخصصين من جهات الدعم القائمة في البعثة مع وكالات إنفاذ القانون في بيساو والمناطق. وبفضل هذا جزئيا، واصلت السلطات الوطنية مصادرة مخدرات غير مشروعة مارة عبر المطار الدولي في بيساو، واستأنفت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية عملياتها، وعُززت المراقبة عبر الحدود. واستجابة لطلب من الحكومة، قدم المكتب أيضا المساعدة التقنية من أجل وضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. بيد أن المشاكل مستمرة، ولا يزال يتعين القيام بالكثير حتى يمكن اعتبار الحالة قيد السيطرة.

ومن التطورات الهامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اعتماد قانون حصة التكافؤ بين الجنسين في ٢ آب/أغسطس، الذي حدد ما نسبته ٣٦ في المائة كحد أدنى لمشاركة المرأة في قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية والحكم المحلي، وللتعيينات في المناصب الرئيسية لصنع القرار كذلك. ومن المتوقع أن يصدر الرئيس القانون قبل انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف يستمر المكتب في دعم العملية.

ولدي انطباع بأن التطورات السياسية الأخيرة في غينيا - بيساو تسمح بإمكانية تقدير الحالة في البلد بشكل موات

أكبر. ويبدو من المرجح الآن أكثر مما كان عليه الحال قبل بضعة أسابيع أن تجرى الانتخابات التشريعية كما هو مقرر لها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا يزال توطيد الاستقرار الطويل الأجل يتوقف على نجاح عقد الانتخابات التشريعية، وطريقة إدارة البلد لعملية الإصلاح. ولا تزال الإصلاحات البعيدة المدى ضرورية لمنع انتكاس الاستقرار السياسي والمؤسسي في المستقبل. ولذلك، أحث الشركاء الدوليين على مواصلة وزيادة الدعم السياسي والتقني والمالي لمساعدة المؤسسات الوطنية أثناء الانتخابات التشريعية والرئاسية وبعدها. وأرحب أيضا بالمشاركة المستمرة من جانب لجنة بناء السلام في المساعدة على الإبقاء على الاهتمام والتمويل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

في الختام، أود أن أشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمشاركتها الفعالة والمستمرة في غينيا - بيساو، ولقيامها بدور حاسم بطريقة مستدامة، في مساعدة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على إيجاد الطريق المؤدي إلى السلام والاستقرار الدائمين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الخالص لجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على مواصلة شراكتهم والتزامهم بتوطيد السلام في غينيا - بيساو. وأحيي أيضا المساهمة التي تقدمها تشكيلة لجنة بناء السلام في غينيا - بيساو برئاسة صديقي، سفير البرازيل. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمجلس الأمن على رصده الدقيق للحالة، ومواصلة التزامه بتعزيز السلام والاستقرار في غينيا - بيساو. وسأكون على استعداد للرد على أسئلة الأعضاء.

الرئيس: أشكر السيد فيليو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير ندونغ مبا

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن أبدأ إحاطتي الإعلامية، أود أن أرحب ترحيبا حارا بدولة رئيس الوزراء أريستيدس غوميس ومعالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات المحلية جواو ريبيرو بوتيام كو. إن حضورهما هذه الجلسة برهان واضح على الاهتمام الكبير بالدينامية الجديدة التي تشجعها السلطات في غينيا بيساو للعودة بهذا البلد إلى حالة السلام والاستقرار واحترام النظام الدستوري.

ويشرفني أن أبلغ أعضاء المجلس، بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو، بالزيارة التي قمت بها إلى غينيا - بيساو في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه. وكانت تلك ثاني زيارة يقوم بها رئيس لجنة الجزاءات إلى غينيا - بيساو. وكانت آخر زيارة تلك التي قام بها سلفي، السفير روسيلي سفير أوروغواي في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٧. وكان الغرض من الزيارة التي قمت بها جمع معلومات مباشرة عن التنفيذ الفعال للجزاءات المفروضة بموجب القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، ومناقشة ما تحقق من تقدم في استعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو. ورافقني في الزيارة التي قمت بها ممثل من الأمانة العامة. وانضم إلى ممثلو سفارات الصين، وكوت ديفوار، والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة، الموجودة في البلد وشاركوا في الاجتماعات التي عقدتها في بيساو وكوناكري.

وخلال مناقشاتنا، شددت على أهمية مواصلة الحوار والمشاركة مع العديد من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بهدف السعي إلى إيجاد مخرج من المأزق السياسي في غينيا - بيساو والتوصل إلى حل دائم. وأكدت أيضا ضرورة مواصلة المجتمع الدولي دعم غينيا - بيساو، ولا سيما في ضوء الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة والمسائل التقنية والمالية ذات الصلة، وبأن تتخذ تدابير ملموسة لتهيئة بيئة سياسية مستقرة.

وأكدت أن من الضروري أن يواصل مجلس الأمن إيلاء أهمية للحالة في غينيا - بيساو، وأن الهدف العام لنظام الجزاءات

ليس معاقبة القادة أو ممارسة الضغط عليهم أو تغييرهم، بل الإسهام في إرساء الاستقرار في البلد، ودعم التغيير الإيجابي في المنطقة دون الإقليمية. ولا يزال هناك بعض الالتباس بشأن نطاق قيود حظر السفر، وقد حرصت على شرح الإجراءات للسلطات خلال زيارتي.

ويسرني أن أذكر أن الفجوة التمويلية في ميزانية الانتخابات قد سُدت على إثر التعهدات التي قطعها عدد من الشركاء الدوليين، بما في ذلك إيطاليا واليابان والولايات المتحدة، فضلا عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو المثابرة في جهوده الرامية إلى دعم الحكومة في تنفيذ هذه التعهدات على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، أرحب بما قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا من صرف مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار إلى الصندوق المشترك للتبرعات الانتخابية.

ويجري أيضا اتخاذ خطوات لضمان سير الانتخابات بطريقة سلمية. وفي هذا السياق، واستجابة لطلب من الحكومة، تعتزم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعزيز بعثة الجماعة في غينيا – بيساو قبل الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨، والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩. وسيواصل المكتب المتكامل تقديم الدعم الضروري والممكن للجهود الرامية إلى كفالة بيئة سلمية وآمنة في العملية الانتخابية برمتها.

ويواصل المكتب العمل بشكل وثيق مع اللجنة المخصصة التابعة للجمعية الوطنية المعنية باستعراض الدستور، كما بذل جهودا أيضا من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني في المشاورات المقبلة. وفي آب/أغسطس، قدمت البعثة الدعم التقني والمالي إلى معتكف يضم أعضاء اللجنة من أجل الشروع في استعراض مشروع الدستور الذي تعتزم اللجنة تقديمه إلى الجمعية الوطنية المنتخبة حديثا للنظر فيه.

وفيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، عمد المكتب، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى تعزيز الدعم الذي يقدمه إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك من خلال الاشتراك في موقع واحد لأفراد متخصصين من جهات الدعم القائمة في البعثة مع وكالات إنفاذ القانون في بيساو والمناطق. وبفضل هذا جزئيا، واصلت السلطات الوطنية مصادرة مخدرات غير مشروعة مارة عبر المطار الدولي في بيساو، واستأنفت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية عملياتها، وعُززت المراقبة عبر الحدود.

واستجابة لطلب من الحكومة، قدم المكتب أيضا المساعدة التقنية من أجل وضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. بيد أن المشاكل مستمرة، ولا يزال يتعين القيام بالكثير حتى يمكن اعتبار الحالة قيد السيطرة.

ومن التطورات الهامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اعتماد قانون حصة التكافؤ بين الجنسين في ٢ آب/أغسطس، الذي حدد ما نسبته ٣٦ في المائة كحد أدنى لمشاركة المرأة في قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية والحكم المحلي، وللتعيينات في المناصب الرئيسية لصنع القرار كذلك. ومن المتوقع أن يصدر الرئيس القانون قبل انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف يستمر المكتب في دعم العملية.

ولدي انطباع بأن التطورات السياسية الأخيرة في غينيا – بيساو تسمح بإمكانية تقدير الحالة في البلد بشكل موات أكبر. ويبدو من المرجح الآن أكثر مما كان عليه الحال قبل بضعة أسابيع أن تجرى الانتخابات التشريعية كما هو مقرر لها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا يزال توطيد الاستقرار الطويل الأجل يتوقف على نجاح عقد الانتخابات التشريعية، وطريقة إدارة البلد لعملية الإصلاح. ولا تزال الإصلاحات البعيدة المدى ضرورية لمنع انتكاس الاستقرار السياسي والمؤسسي في

المستقبل. ولذلك، أحث الشركاء الدوليين على مواصلة وزيادة الدعم السياسي والتقني والمالي لمساعدة المؤسسات الوطنية أثناء الانتخابات التشريعية والرئاسية وبعدها. وأرحب أيضا بالمشاركة المستمرة من جانب لجنة بناء السلام في المساعدة على الإبقاء على الاهتمام والتمويل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

وفي الختام، أود أن أشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمشاركتها الفعالة والمستمرة في غينيا – بيساو، ولقيامها بدور حاسم بطريقة مستدامة، في مساعدة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على إيجاد الطريق المؤدي إلى السلام والاستقرار الدائمين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الخالص لجميع الشركاء الثنائيين والأطراف المتعددين، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على مواصلة شراكتهم والتزامهم بتوطيد السلام في غينيا – بيساو. وأحيي أيضا المساهمة التي تقدمها تشكيلة غينيا – بيساو برئاسة صديقي، سفير البرازيل. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمجلس الأمن على رصده الدقيق للحالة، ومواصلة التزامه بتعزيز السلام والاستقرار في غينيا – بيساو. وسأكون على استعداد للرد على أسئلة الأعضاء.

الرئيس: أشكر السيد فيليو على إحاطته الإعلامية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن أبدأ إحاطتي الإعلامية، أود أن أرحب ترحيبا حارا بدولة رئيس الوزراء أريستيدس غوميس ومعالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات المحلية جواو ريبيرو بوتيام كو. إن حضورهما هذه الجلسة برهان واضح على الاهتمام الكبير بالدينامية الجديدة التي تشجعها السلطات في غينيا بيساو للعودة بهذا البلد إلى حالة السلام والاستقرار واحترام النظام الدستوري.

ويشرفني أن أبلغ أعضاء المجلس، بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو، بالزيارة التي قمت بها إلى غينيا – بيساو في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه. وكانت تلك ثاني زيارة يقوم بها رئيس للجنة إلى غينيا – بيساو. وآخر زيارة قام بها سلفي، السفير روسيلي سفير أوروغواي في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وكان الغرض من الزيارة التي قمت بها جمع معلومات مباشرة عن التنفيذ الفعال للجزاءات المفروضة بموجب القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، ومناقشة ما تحقق من تقدم في استعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو.

ورافقني في الزيارة التي قمت بها ممثل من الأمانة العامة. وانضم إلى ممثلو السفارات الموجودة محليا للصين، وكوت ديفوار، والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وشاركوا في الاجتماعات التي عقدتها في بيساو وكوناكري.

وخلال مناقشاتنا، شددت على أهمية مواصلة الحوار والمشاركة مع العديد من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بهدف السعي إلى إيجاد مخرج من المأزق السياسي في غينيا – بيساو والتوصل إلى حل دائم. وأكدت أيضا ضرورة مواصلة المجتمع الدولي دعم غينيا – بيساو، ولا سيما في ضوء الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة والمسائل التقنية والمالية ذات الصلة، وبأن تتخذ تدابير ملموسة لتهيئة بيئة سياسية مستقرة.

وشددت على أن يواصل مجلس الأمن إيلاء أهمية للحالة في غينيا – بيساو، وعلى أن الهدف العام لنظام الجزاءات ليس معاقبة القادة أو تغييرهم، بل الإسهام في إرساء الاستقرار في البلد، ودعم التغيير الإيجابي في المنطقة دون الإقليمية. ولا يزال هناك بعض الالتباس بشأن نطاق قيود حظر السفر، وقد حرصت على شرح الإجراءات للسلطات خلال زيارتي.

لئن كانت الحالة في غينيا – بيساو لا تزال مستقرة بوجه عام، وتبيّن تقدما مشجعا، فإن عدم اليقين السياسي في ضوء الانتخابات المقبلة يهدد بتقويض الهدوء في البلد. حتى الآن، لا يبدو أن النظام الدستوري يواجه تحديا مباشرا، لكن يظل الغموض الذي يكتنف تقسيم السلطات بين الرئيس ورئيس الوزراء مثيراً للنزاع السياسي. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين على القادة السياسيين وضع إصلاحات هامة وتنفيذها، لا سيما في قطاعي الأمن والعدالة.

إن الجهود الإقليمية والدولية والمبادرات الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة السياسية تبدو فعالة حتى الآن. مع ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل رصد الحالة في البلد عن كثب، مع الأخذ في الاعتبار أيضا أنه لا يزال يتعين تنفيذ بعض العناصر الرئيسية في خريطة الطريق للسلام المتوخاة في اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل الأزمة السياسية في غينيا – بيساو.

والحالة الأمنية مستقرة، نظرا لأنه لم تسجل أي حادثة من حوادث العنف الكبيرة، ولا يتدخل الجيش في السياسة، وبصفة عامة، هناك احترام لحقوق الإنسان. مع ذلك، لا يزال هناك قلق بالغ إزاء الأنشطة المتصلة بالجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع.

وكان شعور ورأي معظم المحاورين أن الجزاءات كانت فعالة في ردع العناصر التخريبية المحتملة. ومع ذلك، لا يزال العديد من المحاورين يطالب بفرض جزاءات على السياسيين المسؤولين عن الأزمة السياسية التي لا تزال تعتبر من المسائل التي لم تحل تماما.

أحطت علما بالمبادرات التي اضطلع بها مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووسيط الجماعة الاقتصادية لغينيا – بيساو، السيد ألفا كوندي رئيس جمهورية غينيا، والاتحاد الأوروبي، والممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في غينيا – بيساو، والمجتمع الدولي بغية دعم وتشجيع غينيا – بيساو في التغلب على المأزق السياسي.

تجسد الزيارة الزخم الإيجابي للتعاون بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) وحكومة غينيا – بيساو، الذي ينبغي الحفاظ عليه وتحسينه. كما لا حظت أن الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني كانوا حريصين على طرح آرائهم على اللجنة، وهذا يقودني إلى الاعتقاد بضرورة استمرار الحوار بين اللجنة والمجلس وشعب غينيا – بيساو.

في ١٦ تموز/يوليه، أبلغت اللجنة، وقدمت إليها توصيات. على وجه الخصوص، ركزت اهتمامي على ضرورة تنقيح قائمة الجزاءات في الوقت المناسب، مع الأخذ في الحسبان الظروف الراهنة، والتطورات في غينيا – بيساو والآراء التي أعرب عنها المحاورون المعنيون الذين أجريت معهم مقابلات خلال زيارتي.

في الختام، أود أن أشكر سلطات غينيا – بيساو وغينيا – كوناكري على ترحيبهم الحار والاجتماعات المثمرة التي عقدت، فضلا عن الممثل الخاص للأمين العام، السيد جوزيه فييغاس فيليو، والمنسق المقيم للأمم المتحدة والممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة سيرافين واكانا، وفريقها على الدعم الممتاز الذي قدموه خلال الزيارة التي قمت بها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير ندونغ مبا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير فييرا.

السيد فييرا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن في ١٦ أيار/مايو (انظر S/PV.8261)، قمت بزيارة إلى غينيا – بيساو

والبرتغال من ٢٤ إلى ٢٧ تموز/يوليه، بصفتي رئيس التشكيلة. وكان الهدف من إجراء الزيارة الحصول على شهادات مباشرة عن تنفيذ جميع أحكام اتفاق كوناكري، والأهم من ذلك، تنظيم الانتخابات التشريعية.

خلال زيارتي إلى بيساو، قمت بالتشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم رئيس الجمهورية، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس الوزراء - السيد أريستيدس غوميس - ورئيس المحكمة العليا، وعدد من الوزراء وأعضاء جميع الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية، وكذلك بعض الأحزاب غير الممثلة في البرلمان. كما عقدت اجتماعات مع رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية وممثلي المجتمع الدولي، بما في ذلك ممثلو الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، شاركت في اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني في غينيا - بيساو.

وقد التقيت في لشبونة في ٢٨ تموز/يوليه، الأمينة التنفيذية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، السيدة جيورجينا دي ميلو، وناقشنا دور الجماعة في دعم غينيا - بيساو، وفي المساعدة على إيجاد حل للحالة السياسية.

لقد أكدت زيارتي أنه تم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق كوناكري، وفي عملية العودة إلى الحياة السياسية الطبيعية، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي عندما زرت البلد لأول مرة. هناك شعور متجدد بالتفاؤل فيما يتعلق بإيجاد حل نهائي للأزمة التي طال أمدها، والانتخابات القادمة تعتبر فرصة سانحة لتحقيق تلك الغاية. ويظل اتفاق كوناكري مرجعية أساسية بالنسبة لمعظم الجهات السياسية الفاعلة؛ وركز جميع أصحاب المصلحة الذين استُشيروا على الحاجة إلى التعجيل بتنفيذه.

ومن بين الإنجازات التي شاهدت، أود أن أشدد على التطورات الهامة التالية التي حدثت في الأشهر الماضية: تعيين رئيس وزراء توافقي وتشكيل حكومة شاملة للجميع؛ والموافقة على برنامج الحكومة والميزانية الوطنية؛ وإعادة افتتاح الجمعية الوطنية.

فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، أكدت حكومة غينيا - بيساو مجددا خلال الزيارة التي قمت بها على اعتزامها إجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأبدى جميع أعضاء السلطات الوطنية الذين التقيتهم دعمهم لاحترام هذا التاريخ المحدد. كما أن الجهات الفاعلة السياسية تنظر إلى إجراء الانتخابات على أنه مرحلة حاسمة كي يعود البلد إلى الاستقرار. وتستفيد الانتخابات من التطورات السياسية الإيجابية التي وقعت في الأشهر الماضية، وفتح المجال للحوار السياسي، فضلا عن أحكام دستور غينيا - بيساو. كما قال العديدون من محاوريّ إن أي تأجيل للانتخابات سيطيل أمد الأزمة، وسيحبط السكان والجهات السياسية الفاعلة والمجتمع الدولي.

أود أيضا أن أقول إنني لم أسمع أي تأييد لتأجيل انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر لصالح إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مشتركة في ٢٠١٩. استقبلني رئيس غينيا - بيساو، فخامة السيد جوزيه ماريو فاز لعقد اجتماع وأعرب عن دعمه الكامل لمهمتي في غينيا - بيساو. وفي تلك المناسبة، أشار إلي أن الأولويات الثلاث الحالية بالنسبة للبلد هي: أولا، إجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر؛ ثانيا، إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك إنشاء صندوق معاشات تقاعدية للجيش؛ وثالثا، مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة - وهو بند أدرجه مؤخرا مجلس الأمن في ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

وأثناء زيارتي، أكدت لجميع محاوريّ أنني لاحظت بالفعل التقدم في الحالة السياسية في البلد. كما شددت على أهمية إجراء الانتخابات في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر كنتيجة لهذا الانتقال نحو الاستقرار، وفقا للحلول الوطنية وفي ظل الاحترام الكامل للدستور.

من المهم الإشارة إلى أنه لئن كانت الجهات المعنية قد شددت على أهمية إجراء الانتخابات التشريعية في التاريخ المحدد، لا تزال هناك تحديات مالية ولوجستية وتنسيقية تواجه تحقيق ذلك. فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات، أجريت مناقشات موضوعية مع وزير الإدارة الإقليمية ومع كبار ممثلي المكتب الفني للدعم العمليات الانتخابية واللجنة الانتخابية الوطنية، الذين أبلغوا عن أوجه تقدم تم إحرازها في التحضير للانتخابات، ولكنهم كانوا قلقين إزاء بطئها. في هذا الصدد، لوحظ أن بعض التقدم قد أحرز بشأن رسم الخرائط الانتخابية والأعمال التحضيرية لميزانية الانتخابات، على الرغم من أن تدفق الأموال كان في الواقع بطيئا. لا تزال هناك تحديات تقنية هامة يجب التصدي لها، ولا سيما بشأن تحديث سجلات الناخبين والتوعية والامتثال للعملية الانتخابية القانونية.

بالرغم من التقدير العام للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمهما للعملية الانتخابية، فقد استرعى انتباهي عدد من المجالات تميزت باختلافات في النهج القائم ويتعين حلها على جناح السرعة. وأود أن أبرز أربعة تحديات هامة أشير إليها خلال الزيارة التي قمت بها: أولا، العمل في إطار الوقت المحدود المتاح لتنظيم الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر وفقا للدستور؛ ثانيا، عملية تحديث قائمة تسجيل الناخبين في هذا الوقت المحدود، إذا كان من المفترض أن تبدأ العملية في ٢٣ آب/أغسطس وتستمر لمدة شهر واحد، ثالثا، الافتقار إلى التنسيق السليم فيما بين الكيانات الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اللوجستيات اللازمة للتحضير للانتخابات، لا سيما، شراء وتوريد ما يكفي من مجموعات تسجيل الناخبين وإجراء عملية تسجيل الناخبين نفسها، فعلى سبيل المثال، أُبلغت بأن الحكومة بدأت عملية طرح العطاءات الخاصة بها لمجموعات تسجيل الناخبين، بالتوازي مع الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن الحكومة تسعى، من أجل المساعدات الثنائية، إلى الحصول على مجموعات تسجيل الناخبين من الشركاء الدوليين؛ رابعا، المسائل المالية. لقد قدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ميزانية الانتخابات بمبلغ ٧,٧ مليون دولار وساهمت فيها حكومة غينيا – بيساو بمبلغ مليوني دولار. وأدت المساهمات الإضافية إلى تقليص الفجوة في التمويل لتصل إلى مبلغ ١,٢ مليون دولار. وكما ذكر في وقت سابق اليوم الممثل الخاص للأمين العام جوزيه فييغاس فيليو، فيمكن أن تُسد هذه الفجوة بعد التعهدات العديدة من جانب الشركاء الدوليين. ومع ذلك، أُبلغت في بيساو أنه من المرجح ألاّ تسدد أي من التبرعات المعلنة قبل شهر أيلول/سبتمبر، مما يعني أن ثمة حاجة ملحة إلى تغطية تكاليف عملية تسجيل الناخبين، إذا ما أريد لها أن تبدأ الآن.

وفي ٢٣ آب/أغسطس، أقام رئيس الوزراء غوميس احتفالا في غينيا – بيساو للشروع في تحديث قائمة تسجيل الناخبين. بيد أنه حسب ما لدي من معلومات، فقد تسلم البلد حتى الآن جميع المعدات اللازمة للقيام بعملية الانتخابات. وأود أن أضيف أن رئيس المحكمة العليا أبلغني أنه بالرغم من تنظيم الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر في غضون فترة زمنية مضغوطة فينبغي أن يجري ذلك وفقا لاتفاق سياسي، إذا فقدنا توافق الآراء سنواجه خطورة التشكيك في شرعية العملية برمتها. ويمكن أيضا أن تتردى الحالة إذا ما أُقيلت الحكومة الحالية. ولا بد لي من التشديد على أن تنظيم الانتخابات يتوقف، في نهاية المطاف، على استعداد الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية للمشاركة في التعاون المتبادل.

خلال لقائي مع رئيس الوزراء غوميس، الذي أود أن أشكره على الترحيب بي ودعم زيارتي، شدد على أهمية تجنب الحالة المتكررة التي شهدناها في غينيا – بيساو. وكما ذكر العديد من المحاورين الآخرين، عموما تلي الانتخابات السلمية مشاكل سياسية. لقد أعرب رئيس الوزراء عن التزامه القوي

بالتيسير لاتفاق الاستقرار. وقد أُبلغت أن الحكومة صاغت بالفعل مشروع الوثيقة الإطارية التي يمكن أن تشكل أساسا لاتفاق شامل. وشدد بعض من حاورتهم أيضا على أهمية تمكين المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى من الإدلاء بدلوها في الاتفاق.

أما فيما يتعلق بالمصالحة، فقد قدمت لي اللجنة المنظمة للمؤتمر الوطني تقريرها المعنون، ”باسم السلام“، الذي يتضمن النتائج والتوصيات التي خلصت إليها المشاورات التي أجريت مع أكثر من ٣٠٠٠ شخص من غينيا - بيساو حول أسباب الصراع وانعدام الاستقرار في البلد. وذكرت الممثلات عن مجلس المرأة أن منظمتهن انبثقت من فريق التيسير النسائي، وتقوم الآن برصد الاستعدادات للانتخابات التشريعية المقبلة وتدعو إلى اعتماد قانون المحاصصة القائمة على نوع الجنس. وعقب زيارتي، تلقينا أنباء إيجابية مفادها أن الجمعية الوطنية قد أصدرت، في ٢ آب/أغسطس، قانون المساواة بين الجنسين أو قانون المحاصصة الذي يقضي بأن يكون هناك ٣٦ في المائة على الأقل نساء مرشحات في الانتخابات التشريعية والمحلية.

تواصل القوات العسكرية النأي بنفسها عن الأزمة السياسية واحترام النظام الدستوري، بينما تواصل قوة الشرطة جهودها للحفاظ على النظام العام واحترام حقوق الإنسان. وهذه التزامات ينبغي لنا أن نشجع على الحفاظ عليها. لقد أقر أصحاب المصلحة بالدور الذي ما فتئت تقوم به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو في هذا الإطار ويحثون البعثة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو على الاستمرار في تقديم الدعم أثناء الدورات الانتخابية. ويوجد أيضا تأييد لضرورة إصلاح قطاعي الدفاع والأمن، واستمرار المكتب والمجتمع الدولي في تقديم المساعدة في الرصد وتقديم المساعدة التقنية في فترة ما بعد الانتخابات.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن أهمية صندوق بناء السلام. لقد احتل صندوق بناء السلام، على مر السنين، مكانة استراتيجية في غينيا - بيساو. وفي الوقت الراهن، يقوم المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري بتنفيذ مشاريع صندوق بناء السلام بميزانية إجمالية تبلغ ٧ ملايين دولار، الأمر الذي يعزز كل منهما الآخر في المشاركة السياسية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن اثنتين من مبادرات المجتمع المدني، حيث اجتمعت مع ممثليهما في بيساو، وهما مجلس المرأة ولجنة تنظيم المؤتمر الوطني، كلاهما يستفيد من صندوق بناء السلام.

لقد عقدت اجتماعا لتشكيلة غينيا - بيساو في ١٣ آب/أغسطس لعرض تقريري على لجنة بناء السلام، الذي تلقيناه وتضمن آخر المعلومات المستقاة من عدد من الإحاطات الإعلامية، بما فيها الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد جوزيه فييغاس فيليو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس المكتب المتكامل. وفي تلك المناسبة، أبدى أيضا السفير تيجاني محمد باندي ممثل نيجيريا، بعض الملاحظات بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مؤتمر القمة الأخير الذي انعقد في لومي في ٣١ تموز/يوليه. وأبلغنا السفير جوزيه لويس فيالو روشا، ممثل الرأس الأخضر، بصفته الرئيس المؤقت لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بالقرارات التي اتخذت خلال مؤتمر قمة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية التي انعقدت في سانتا ماريا، في الرأس الأخضر، في تموز/يوليه الماضي. وشدد على أن رؤساء الدول والحكومات قد أعربوا عن دعمهم للعملية الانتخابية الجارية في غينيا - بيساو، وتنظيم انتخابات تشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، فضلا عن استعدادهم للمساهمة ماديا لإنجازها. ودعوا أيضا إلى تضامن المجتمع الدولي لكفالة تقديم المساهمات التي أعلنت في حينها. وفي تلك المناسبة، ناقشنا

بإيجاز زيارة بعثة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى غينيا – بيساو في ٢٧ و٢٨ تموز/يوليه برئاسة توغو.

في أعقاب المناقشات التي جرت في ١٣ آب/أغسطس، أود أن أقدم التوصيات التالية. أرحب بزيارة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى غينيا – بيساو. أود أيضا أن أحيط علما بالبيان الختامي للدورة العادية الثالثة والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي انعقدت في لومي في ٣١ تموز/يوليه، وأحيط علما بالاستنتاجات التي خلصت إليها والتوصيات الصادرة عنها، لا سيما حثها على الوفاء بالموعد المحدد بيوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء الانتخابات التشريعية. وأحيط علما أيضا بقرار رفع الجزاءات التي تفرضها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على بعض الجهات السياسية الفاعلة في غينيا – بيساو. وأحيط علما بالقرارات المتعلقة بالبلد والتي أقرها مؤتمر قمة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في سانتا ماريا. وأرحب بالموافقة على قانون المحاصصة القائمة على أساس نوع الجنس والمناقشات المتعلقة بوضع اتفاق تحقيق الاستقرار الشامل.

سوف تواصل تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام التركيز على تنفيذ اتفاق كوناكري والأعمال التحضيرية لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. وسنعمل مع الشركاء الدوليين كافة من أجل تحقيق هذه الغاية. ويضطلع كل من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو بدور هام في هذه الدورات الانتخابية في غينيا – بيساو. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام فيلهو لضمان إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة وفقا للإطار الدستوري وبطريقة تتسم بالمصداقية والنزاهة. من الضروري التأكيد مرة أخرى على أهمية إجراء الانتخابات المقبلة في الموعد المحدد، بصفتها خاتمة الانتقال إلى الاستقرار. وفي ذلك الصدد، سنواصل العمل بنشاط في تعبئة الموارد اللازمة من أجل إجراء الانتخابات في الموعد المقرر. وسندعم أيضا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وبالتشاور مع الحكومة، في النظر في سُبل تعزيز مؤسسات الدولة، لا سيما النظام القضائي. وأود أن أؤكد مجددا أن غينيا – بيساو لا تزال مثالا هاما على نهج الحفاظ على السلام الذي يوفر دروسا مفيدة بشأن الشراكات العالمية من أجل بناء السلام.

أخيراً، اسمحوا لي أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني سأستضيف غدا اجتماعا رفيع المستوى لتشكيلة غينيا – بيساو مع رئيس الوزراء أريستيدس غوميس، بناء على طلبه. ستكون تلك فرصة لرئيس الوزراء لإجراء حوار مباشر وتفاعلي مع أعضاء لجنة بناء السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير فييرا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تافاريس بينتو.

السيدة تافاريس بينتو (*تكلمت بالفرنسية*): من دواعي الشرف والسرور لي أن أكون هنا اليوم مع مجلس الأمن لتمثيل شبكة المرأة والسلام والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو. إنه شرف كبير لي أن أتكلم في جلسة مع ابن بلدي، رئيس الوزراء، السيد أريستيدس غوميس، وكذلك ممثل غينيا – بيساو لدى الأمم المتحدة.

اسمحوا لي أن أتكلم بصفتي مواطنة وامرأة قائدة في غينيا – بيساو. أود أن أشكر المتكلمين الذين سبقوني. أود أن أركز في بياني على الجوانب التي تخص المرأة بالتحديد والدور الذي تؤديه في المجتمع المدني في غينيا – بيساو.

إن مشاركة النساء والفتيات جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية في السياق الخاص لغينيا – بيساو. وإن ما تحقق في السنوات الأخيرة من تقدم كبير جدير بالتقدير، لا سيما الاعتراف بمشاركة المرأة. طوال تاريخ البلد، ما فتئت المرأة تظهر

قدرتها الواضحة على المشاركة السياسية وبناء السلام والدفاع عن حقوقهن، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتماسك الاجتماعي. ومع ذلك، فإن تكرار حدوث عدم الاستقرار السياسي والحكومي شكّل عائقا أمام اعتماد وتنفيذ سياسات عامة ضرورية وملحة، حالت دون تمتع المرأة بكامل حقوقها، ولا سيما الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لا تزال الحالة في غينيا - بيساو هشة. والظروف الاجتماعية والاقتصادية صعبة على نحو متزايد ويفاقمها عدم الاستقرار، والتي بدورها ترتب أثرا تراكميا على الشباب الذين يعانون من قلة التعليم وانعدام فرص العمل، ويتعرضون لمخاطر الهجرة السرية والاتجار بالمخدرات. والأهم من ذلك كله، أن ذلك يؤثر على النساء والفتيات، اللواتي يكافحن يوميا لإعالة أسرهن وغيرها من الأسر في هذه الأوقات العصيبة وفي ظل بيئة تتدهور اجتماعيا وثقافياً، ومن حيث التماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية.

لا تزال منظمتي تؤدي دوراً مهما جداً من خلال نشاط أعضائها من النساء لتخفيف التوترات الناجمة عن الصراع وتعزيز السلام في بلدنا. وهدفنا هو تنسيق وتحسين دور المرأة وأخذ زمام مبادرات تتعلق بالوقاية، وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع، وتعزيز حقوق الإنسان. نحن شبكة إقليمية تعمل أيضا على تعزيز المساواة بين الجنسين، والحكم الصالح والديمقراطية. وتتكون الشبكة من مجموعة متنوعة من المنظمات النسائية التي تناضل من أجل إحلال السلام القطعي داخل مجتمعاتنا، وفي الوقت نفسه تحقيق الخطة المنصوص عليها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

في عام ٢٠١٤، وبالتنسيق مع المجتمع المدني والمؤسسات الانتخابية في البلد، وبدعم من منظومة الأمم المتحدة، أسهمنا بهمة في العملية الانتخابية الوطنية بإنشاء خلايا لحل أي حالات نزاع تنشأ خلال الانتخابات. كان ذلك منبرا يتألف من المنظمات النسائية التي عملت من أجل تحاشي حدوث أي مشاكل في الميدان وحلها خلال الانتخابات الرئاسية باستخدام نظام للإنذار المبكر. وقد تكونت الوحدة من ٢٠٠ مراقب للانتخابات من النساء والشباب انتشروا في جميع أنحاء البلد، وكذلك ٤٥ شابا أخرين كانوا يرصدون العنف ويرسلون رسائل نصية عن الحالة وفي الوقت الحقيقي. وعملت الأفرقة على تنسيق جهود الوساطة من أجل تجنب حدوث توترات قبل الانتخابات وخلالها وبعد انتهائها حالما تعلن النتائج. كذلك تم القيام بحملات التوعية والتثقيف المدني في العمليات الانتخابية استكمالا لهذه الجهود. كانت النتائج التي تحققت مرضية. وأتيح لجميع المرشحين وصول متساوٍ إلى وسائل الإعلام الرسمية، بينما المشاركة الفعالة والنوعية من جانب المجتمع المدني في تشجيع جميع الأطراف على العمل في مناخ من الثقة والتضامن والأمن أدت إلى انتخابات احتُسبت حرة ونزيهة وشفافة. وهكذا تبين بأن دور المرأة عنصر أساسي في الانتخابات. بيد أن تلك الجهود لم تنتهِ في عام ٢٠١٤، ولم تكن قاصرة على مجال الانتخابات.

في كل الأزمات السياسية والمؤسسية التي حدثت في البلد، شجعت منظمتنا على العديد من مبادرات الحوار. لقد شاركنا في إنشاء مجموعة من النساء الميسرات للحوار بين أطراف النزاع، وقدمن إسهامات كبيرة في التغلب على الأزمة في عام ٢٠١٧. تلك المجموعة أدت إلى إنشاء المجلس الوطني للمرأة في غينيا - بيساو، وهي مجموعة واسعة وشاملة تمثل بالكامل التنوع السياسي والديني، والعرقي والإقليمي في جميع أطياف المجتمعات المختلفة في البلد وفي الشتات.

للمرة الأولى يمكن أن نقول اليوم أن المجتمع المدني، بفضل تقديم الدعم الأساسي والحاسم للمرأة، واعتراف الأمم المتحدة بدورها، والدعم المستمر لها، لا سيما من سفارة كندا، تمكن من العمل مع الأطراف السياسية في النزاع، والمنظمات الدينية، والجامعات، ومنظمات الشباب والزعماء التقليديين للتأمل في

السعي من أجل التوصل إلى حل للأزمة السياسية ومناقشتها. وقرر أصحاب المصلحة إنشاء تحالف لمنظمات المجتمع المدني من أجل متابعة الحوار السياسي للخروج من المأزق الذي يستبد بالحكومة. لقد مكننا المنبر من تقديم مجموعة من التوصيات التي تشكل الأساس لوضع مشروع ميثاق للاستقرار السياسي والاجتماعي.

وما تزال تلك العملية مستمرة، ونأمل أن يوقّع جميع أصحاب المصلحة على الاتفاق في إطار جديد للتنمية الاجتماعية والثقافية بوصفه أساسا لعقد اجتماعي جديد.

في الوقت نفسه، وفيما يتعلق بالانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اختير منتدى للمرأة والشباب بدعم مالي من صندوق بناء السلام ودعم تقني من جانب الأمم المتحدة لأجل المضي قدما بالعملية الانتخابية استنادا إلى خبرتنا في عام ٢٠١٤. وستذلل هذه العملية تسجيل الناخبين وإطلاق حملة للتوعية المدنية والتغطية الإعلامية للحملة الانتخابية ورصد احتمالات اندلاع أعمال العنف خلال العملية الانتخابية وفي يوم الانتخابات نفسه.

وأخيرا، أود أن أذكر مثالا إيجابيا متعلقا بالمرأة. ونظرا لالتزامنا التام جميعا بالحوار مع الشركاء والجهات الفاعلة الأخرى، اعتمدت السلطة التشريعية مشروع قانون للتكافؤ بين الجنسين لضمان تخصيص نسبة ٣٦ في المائة لحصة النساء المرشحات في الانتخابات. وكان ذلك إحدى النتائج التي تحققت بفضل كفاح المنتدى السياسي للمرأة ودفاعه عن حقوقها. وسيؤدي ذلك إلى تغيير إيجابي كبير في غينيا – بيساو بعد تحقيق الاستقرار التام في البلد وضمان استدامته.

ولضمان شراكة أكثر فعالية بين الأمم المتحدة وغينيا – بيساو بهدف بناء مجتمع منصف وعادل وتصالحي، فإننا نقترح التوصيات التالية. ينبغي أن تعطي منظومة الأمم المتحدة في غينيا – بيساو الأولوية للعمل الموجه نحو تحقيق الاستقرار السياسي عبر تشجيع الحوار الوطني الشامل الذي يمكّن من اعتماد اتفاق الاستقرار الوطني وتنفيذه ورصده. وينبغي أن تكون منظومة الأمم المتحدة أكثر حضورا ومبادرة لحفز الشراكات وتعزيزها حتى تكون المساعدة الدولية أكثر فعالية في تنفيذ السياسات الوطنية. ويجب استمرار دعم شبكات التعاون التي تربط بين المنظمات النسوية والشبابية بهدف تشجيع وتعزيز المشاركة المدنية والسياسية لتلك المنظمات، فضلا عن إنشاء وتفعيل هيئة معنية برصد وضع المرأة بهدف رصد وتقييم ونشر البيانات عن التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق الشراكات مع المؤسسات البحثية الوطنية ونظائرها من المؤسسات الدولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة تافاريس بينتو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بحضور دولة السيد أريستيدس غوميس، رئيس وزراء غينيا – بيساو، ويشكر السيد جوزيه فييغاس فيليو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وسعادة السيد أناتوليو ندونغ مبا، الممثل الدائم لغينيا الاستوائية، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو، وسعادة السيد ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطاتهم الممتازة. ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب للسيدة إليسا ماريا تافاريس بينتو، بصفتها ممثلة للمجتمع المدني في غينيا – بيساو، اهتمامه بكل ما قالته خلال تبادلنا هذا للآراء.

وتبعث التطورات الأخيرة على صعيد الحالة الاجتماعية – السياسية في غينيا – بيساو، وخاصة التقدم الإيجابي الملاحظ

في أعقاب الدورة الاستثنائية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل في لومي، على الأمل في عملية خروج البلد من أزمته الراهنة. فتعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء، وتشكيل حكومة شاملة للجميع واستئناف أنشطة الجمعية الوطنية وتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر تُعدُّ جميعا إنجازات ينبغي ترسيخها بواسطة الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي، فضلا عن الإرادة السياسية القوية للجهات الفاعلة السياسية في غينيا - بيساو. وبهدف المساعدة على إنهاء المأزق السياسي في غينيا - بيساو، أسند مجلس الأمن عبر القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨) المتخذ في ٢٨ شباط/فبراير، إلى مكتب الأمم المتحدة ثلاثة مهام للدعم ذات أولوية: التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري، وإجراء الانتخابات التشريعية، ومراجعة دستور البلد. ويود وفدي أن يبدي الملاحظات التالية في ضوء تقرير الأمين العام (S/2018/771) عن حالة تنفيذ تلك الأولويات.

ففيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري، يبين تقرير الأمين العام بجلاء التدابير التي ينبغي أن يتخذها أصحاب المصلحة الوطنيون بغية المضي قدما في تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتفاق كوناكري. وفي ذلك الصدد، تدعو كوت ديفوار مختلف الأطراف إلى توحيد جهودها لأجل التوقيع على ميثاق الاستقرار بوصفه خطوة هامة نحو تحقيق السلام في البلد. ويحث وفد بلدي أصحاب المصلحة الوطنيين على مواصلة المشاورات والتركيز على الفوائد المتأتية من تنفيذ الجوانب الأخرى من الاتفاق. ونحث الأمم المتحدة على الاستمرار في استخدام مساعيها الحميدة وتقديم الدعم التقني بما يسمح بتعزيز مشاركة المنظمات الأخرى والمجتمع المدني في عملية الخروج من الأزمة. وفي ذلك الصدد، يكرر وفد بلدي النداء الذي وجّهه الأمين العام إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمواصلة العمل بما يمكن من استمرار الحوار البنّاء بين الجهات الفاعلة الوطنية.

وعليه، يرحب وفد بلدي بالقرار الذي اتخذته الجماعة برفع الجزاءات المفروضة على جهات سياسية فاعلة معيّنة في غينيا - بيساو عقب انعقاد الدورة العادية الثالثة والخمسين لهيئة رؤساء الدول والحكومات في ٣١ تموز/يوليه في لومي. وسيسهم ذلك القرار بلا شك في تهدئة الأجواء السياسية محليا، فيعزز بذلك الظروف المناسبة لإجراء حوار بنّاء بين أصحاب المصلحة. وتعيد كوت ديفوار تأكيد الدور المحوري لاتفاق كوناكري الذي لا يزال حتى اليوم بمثابة الإطار التوافقي المرجعي للتوصل إلى حل دائم للمأزق السياسي في غينيا - بيساو.

وفيما يتعلق بإجراء الانتخابات التشريعية، يبدو أن من الأهمية بمكان اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنظيم انتخابات حرة سلمية وذات مصداقية. وكما يؤكد تقرير الأمين العام، فلا تزال الانتخابات التشريعية والرئاسية في صلب الحياة السياسية للبلد. ويجب في ذلك الصدد، إجراء الانتخابات وفقا للدستور والقوانين والمعايير الوطنية. وعلى الرغم من حالات التأخير التي تشمل الجوانب العملية لإجراء الانتخابات ما تزال الجهات الفاعلة الوطنية تواصل العمل، بدعم من المجتمع الدولي، لإنجاز التجهيزات التقنية اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية تفاديا لأي فرصة لتأجيلها.

وعليه، تثني كوت ديفوار على العمل الميداني المنسق تماما الذي اضطلعت به المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين - مجلس الأمن والأمم المتحدة، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الاتحاد الأفريقي، جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي - خاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية التي ما تزال مصدرا حقيقيا للقلق. وفي ذلك الصدد، يَسرُّ وفد بلدي أن يشيد بالتبرعات المقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا البالغة مليوني

دولار و ١ مليون دولار على التوالي. ولا شك أنها ستساعد في سد الفجوة المالية في مشروع المساعدة الانتخابية.

وتود كوت ديفوار أن تغتنم هذه الفرصة لحث البلدان والمنظمات على الوفاء بتعهداتها.

وتظل عملية مراجعة الدستور، وهي الأولوية الثالثة الموكلة إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام، ركيزة هامة من حيث أنها ستمكن من إقامة نظام سياسي جديد من شأنه ترسيخ السلام في غينيا – بيساو. وفي ذلك الصدد، يشجع وفد بلدي المكتب المتكامل على اتخاذ أي تدابير يراها ضرورية لتوفير الدعم الفعال إلى السلطات في غينيا – بيساو في تنفيذ إطار مؤسسي شامل للجميع يرسي الأسس لبلد ينعم بالسلام ويخطو بثبات على الطريق نحو التنمية.

إن مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وخاصة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، تمثل تحديا كبيرا للسلطات في غينيا – بيساو. وفي هذا الصدد، وعملا بأحكام القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، يجب مواصلة التدابير المشتركة التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال وتكثيفها بغية قمع عصابات الاتجار بالمخدرات وأولئك الذين يتمنون عودة عدم الاستقرار في بلد عانى الكثير بالفعل. ونرحب بأن الرئيس جوزيه ماريو فاز والسلطات الوطنية ككل ملتزمون التزاما راسخا بهذا المسار، إذ طلبوا دعم مكتب المخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في وضع خطة وطنية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنفيذها. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الأطراف السياسية في البلد لاعتماد قانون يقضي بتخصيص حصة للنساء نسبتها ٣٦ في المائة في الانتخابات التشريعية والمحلية ولإنشاء مجلس للمرأة في غينيا – بيساو في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

وتتطلب التغيرات الكبرى الجارية في غينيا – بيساو تكيف المنظمات والهياكل الدولية في الميدان معها ليتسنى جعل عملها أكثر فعالية. ولذلك، ينتظر بلدي باهتمام بالغ توصيات بعثة التقييم التي جرى إيفادها في هذا الصدد، وكذلك المقترحات المتعلقة بإعادة هيكلة مكتب الأمم المتحدة المتكامل. ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن أي تطورات إيجابية هامة في غينيا – بيساو خلال هذه الفترة تتوقف أساسا على حسن تنظيم وإجراء الانتخابات التي ستحدد نتائجها طابع ونطاق التغييرات المزمع تنفيذها. وتشيد كوت ديفوار بالإجراءات التي اتخذها الممثل الخاص للأمين العام، ونود أن نؤكد له دعمنا الكامل في هذه المهمة الهامة. كما نغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى الأهمية القصوى لكفالة تولي الأطراف الفاعلة في غينيا – بيساو لزمام العملية للخروج من الأزمة وإعطاء الأولوية للمصلحة الأكبر للبلد وشعبه.

في الختام، أود أن أؤكد على أنه في الأيام القليلة المقبلة، تعتزم كوت ديفوار تقديم مشروع بيان صحفي عن الحالة في غينيا – بيساو إلى مجلس الأمن.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الشاملة. وأود أيضا أن أرحب اليوم بحضور رئيس الوزراء غينيا – بيساو أريستيدس غوميس، وأشكره على حضوره إلى نيويورك للمشاركة في أعمالنا، الأمر الذي يشكل علامة إيجابية جدا.

أود الإدلاء بخمس ملاحظات موجزة. أولا، ترحب فرنسا بالتطورات الإيجابية التي حدثت في الأشهر الأخيرة في غينيا – بيساو، بما في ذلك تعيين السيد أريستيدس غوميس رئيسا للوزراء بتوافق الآراء في أول خطوة هامة نحو تنفيذ اتفاق كوناكري، الذي لا نزال نعتقد أنه يمثل السبيل الوحيد لخروج البلد من الأزمة السياسية والمؤسسية التي استمرت طويلا. وأود أيضا أن أرحب بالدور المركزي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا وبصورة أعم، بدور المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين – الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة – في تحقيق تلك النتائج. وسيكون من المهم للغاية كفالة أن تواصل غينيا – بيساو الاستفادة من الدعم الإقليمي والدولي القوي في الأشهر والسنوات القادمة، وهذه مسؤولية خاصة يتحملها مجلس الأمن.

ثانيا، بالرغم من التقدم المشجع المحرز خلال الأشهر الأخيرة، نتوقع أن نرى المزيد من التدابير الهامة خلال الأسابيع القليلة المقبلة – وعلى رأسها إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر وفقا للجدول الزمني المعلن. ونرى أن ذلك سيمثل اختبارا هاما للإرادة الحقيقية للجهات الفاعلة المختلفة لإحراز تقدم نحو تنفيذ اتفاق كوناكري. ونتوقع أن تشارك السلطات في غينيا – بيساو مشاركة كاملة في التحضيرات التقنية للانتخابات، بما في ذلك تسجيل الناخبين، ويجب أن تتاح لها الموارد اللازمة في أقرب وقت ممكن، وأن تصرف لها الأموال المخصصة في الميزانية الوطنية من دون تأخير.

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي أن يقوم بدوره الكامل في دعم العملية الانتخابية المقبلة، سواء من خلال توفير المانحين الرئيسيين للمساعدات المالية أو المساعدة التقنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي. ولدينا أيضا توقعات كبيرة مماثلة من السلطات في غينيا – بيساو. ويمثل حسن تنظيم الانتخابات المقبلة أيضا شرطا أساسيا لأي إمكانية لرفع الجزاءات. وفي ذلك الصدد، أود أن أرحب بموقف عدم التدخل في الشؤون السياسية من جانب السلطات العسكرية في غينيا – بيساو.

رابعا، في الأجل المتوسط، سيعاد تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في غينيا – بيساو من خلال إحراز تقدم في المجالات الأخرى، مثل مراجعة الدستور، والتي من شأنها أن تمكن النظام المؤسسي في غينيا – بيساو من تجنب حالات الجمود التي شهدناها في الأشهر الأخيرة. كما تشمل تلك المجالات مكافحة الجريمة المنظمة، وخاصة الاتجار بالمخدرات – التي لا تتطلب التزاما راسخا من السلطات في غينيا – بيساو فحسب، بل دعما مستداما من المجتمع الدولي، لا سيما مختلف الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في الميدان – فضلا عن إصلاح القطاع الأمني، الذي لا يمكن من دونه تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد، كما أظهر التاريخ الحديث.

ونقطتي الخامسة والأخيرة هي أن فرنسا تؤيد تأييدا كاملا الاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، الذي بدأ تحت قيادة الممثل الخاص السابق السيد جواو هونوانا. ونأمل أن تسترشد هذه العملية بتقييم موضوعي وغير مقيد للحالة وللاحتياجات على أرض الواقع، وذلك بمعزل عن المواقف التي أعرب عنها مختلف أصحاب المصلحة بشأن هذه المسألة في الأشهر القليلة الماضية. ونعتقد أن هذه فرصة مفيدة للتفكير في كيفية تعزيز نطاق دور المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام وتحسين التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي في الميدان وتقديم الدعم التقني الأكثر فعالية الذي تحتاجه غينيا – بيساو الآن أكثر من أي وقت مضى.

ولا يزال من السابق لأوانه القول ما إذا كانت غينيا – بيساو تسير بأمان على طريق الاستقرار الطويل الأجل. والأشهر القليلة القادمة، وخاصة الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر، ستوفر المزيد من الإجابات على أسئلتنا في ذلك الشأن. والدور الداعم الذي تضطلع به المنطقة، وبشكل أعم، المجتمع الدولي ومجلس الأمن، أكثر أهمية في هذه الفترة الحاسمة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود في البداية أن نرحب بحضور رئيس وزراء غينيا – بيساو أريستيدس غوميس هنا بيننا اليوم. ونود أيضا أن نهنئ السيد جوزيه فييغاس

فيليو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، على تعيينه في هذا المنصب الهام. ونتمنى له كل النجاح في عمله، ونشكره على إحاطته الإعلامية.

استمعنا باهتمام إلى المعلومات التي قدمها اليوم السفير أناتوليو ندونغ مبا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو، والسفير ماورو فييرا، رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، والسيدة تافاريس بينتو.

ونلاحظ التقدم الكبير المحرز في مساعدة غينيا - بيساو على الخروج من الأزمة السياسية في أعقاب قرار الرئيس جوزيه ماريو فاز بتعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة توافقية. ونشجع جميع القوى السياسية في البلد، بالرغم من خلافاتها المستمرة، على العمل مع الحكومة من أجل التوصل إلى تسوية دائمة.

ونؤيد عمل قادة البلد للتحضير للانتخابات المزمع إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر. ويسرنا أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو يقدم إسهاما كبيرا في دعم العملية الانتخابية، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد من الشركاء الدوليين.

ونؤيد اعتزام البعثة تيسير الإصلاح الدستوري، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2018/771)، وينبغي أن يبدأ الحوار في أقرب وقت ممكن. وسيغدو من المناسب تماما وجود فترة فاصلة بين الانتخابات البرلمانية والرئاسية في هذا الصدد. وما زلنا نعتقد أن هذا التدبير بالغ الأهمية من منظور حل المسائل المتعلقة بالدستور في غينيا - بيساو، وضمان منع الانتكاس مجددا إلى دائرة الاضطرابات السياسية هناك.

نحن ممتنون للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في غينيا - بيساو. نلاحظ قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا رفع الجزاءات التي فرضتها على مواطني غينيا - بيساو في شباط/فبراير، وهو أمر نرى أنه خطوة حسنة التوقيت. مع ذلك، نعتقد بضرورة أن تستند أي ترتيبات بشأن مستقبل البلد إلى تطلعات مواطنيه أنفسهم، دون أي ضغط أو فرض حلول جاهزة من الخارج. ولا يمكنهم أداء دور إيجابي بشأن مساعدة البلد على الخروج من أزمته التي طال أمدها إلا من خلال الاستجابة لمصالحه الوطنية الحقيقية.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الممثل الخاص فييغاس فيليو، والسفير فييرا، والسفير ندونغ مبا، والسيدة تافاريس بينتو على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة بشأن التطورات الأخيرة في غينيا - بيساو. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب برئيس الوزراء غوميس في هذه الجلسة الهامة اليوم.

تود مملكة هولندا أن تؤكد على النقاط الثلاث التالية. أولا، أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر والتوقيع على ميثاق الاستقرار. ثانيا، أهمية إشراك المرأة في العمليات السياسية، على النحو الذي أكدته السيدة تافاريس بينتو، وثالثا أهمية المشاركة المستمرة لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على أن التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري وخريطة الطريق ذات النقاط الست هما السبيل الوحيد للمضي قدما في غينيا - بيساو. وكما أكد العديدون بالأمس، ينبغي أن تكون الوقاية هي أولويتنا، ويمثل تنفيذ اتفاقات من هذا القبيل والتقيد بها خطوتين هامتين نحو تحقيق السلام المستدام في غينيا - بيساو. ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة المشكلة

حديثا لتنظيم الانتخابات التشريعية ونؤكد مجددا على ضرورة تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. بينما نقر بالخطوات الإيجابية المتخذة في بيساو، فإننا لم نحقق مبتغانا بعد.

لقد عُممت على الأطراف السياسية المعنية مسودة ميثاق تحقيق الاستقرار، الذي سيشكّل الأساسَ الذي يقوم عليه حوار المائدة المستديرة الوطني. إن وجود ميثاق شامل لتحقيق الاستقرار أمر بالغ الأهمية في غينيا - بيساو، حيث يرسي أسس التعاون فيما بين مختلف الجهات الفاعلة، ويمهد الطريق أمام الإصلاح الدستوري الذي يكتسي نفس القدر من الأهمية. لذلك، نحث جميع أصحاب المصلحة المعنيين على وضعه في صيغته النهائية في أقرب وقت ممكن، قبل الانتخابات التشريعية المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر.

وكما هو منصوص عليه في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي خطة الحفاظ على السلام، لا يمكن المبالغة في تقدير دور المرأة في بناء السلام. وكما أشارت السيدة تافاريس بينتو، فقد قامت المرأة بدور هام للغاية في الخروج من المأزق السياسي في غينيا - بيساو. أود أيضا أن أؤكد على أهمية استمرار مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة وفي الحياة السياسية للبلد في المستقبل. في هذا الصدد، نود أن نرحب بإنشاء مجلس النساء في غينيا - بيساو، وأن نطلب من حكومة غينيا - بيساو، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، والجهات الفاعلة الدولية في الميدان - وهي الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي - مواصلة التعاون مع هذه الهيئة الجديدة لضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في غينيا - بيساو.

أخيرا، أود أن أسلط الضوء على الدور الهام الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، ولا سيما من خلال وجود بعثتها، وهو أمر ضروري لاستقرار غينيا - بيساو، وفي الوقت حيث نعرب عن تقديرنا، فإننا نُعرب كذلك عن الأمل في أن تقوم الجماعة الاقتصادية بتمديد ولايتها حتى تنتهي الانتخابات الرئاسية على الأقل. إن تمديد فترة ولايتها لمدة أطول سيوفر الأمن لسكان بيساو وغينيا، وسيساعد في ضمان إجراء الانتخابات، سواء في نوفمبر/تشرين الثاني من هذا العام أو في عام ٢٠١٩ حيث من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية.

جمهورية غينيا - بيساو تقف أمام مفترق طرق هام في تاريخها. ويعتمد استقرارها بشكل كبير على تنظيم انتخابات تشريعية حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وهي تمثل الخطوة التالية في حل المأزق السياسي الذي يواجه البلد وطال أمده. تقع على عاتق المجلس مسؤولية مواصلة دعم غينيا - بيساو في هذا الوقت الهام، ونتطلع إلى استمرار مشاركته النشطة.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الاعلامية على ملاحظاتهم التي أبدوها اليوم. نرحب أيضا برئيس الوزراء غوميس ونعرب عن تقديرنا لجهوده المستمرة الرامية إلى تعزيز الوحدة داخل الحكومة والإعداد لإجراء انتخابات حاسمة في تشرين الثاني/نوفمبر.

يسر الولايات المتحدة أن تنوه بالتقدم السياسي المحرز في غينيا - بيساو منذ نيسان/أبريل. نشيد بالزعماء السياسيين لاتخاذهم الخطوات التي تمس الحاجة إليها وطال انتظارها للخروج من مأزق دام قرابة ثلاث سنوات لدفع الحكومة إلى التحرك مرة أخرى من أجل رفاه شعب غينيا - بيساو، ونشجعهم على الاستمرار في تنفيذ اتفاق كوناكري ومواصلة الإصلاحات الهامة.

بالنسبة للأمر الذي يلوح تاليا في الأفق السياسي لغينيا - بيساو، فإننا نتطلع إلى تسجيل ناجح للناخبين وإلى إجراء

انتخابات تشريعية حرة ونزيهة وشفافة في تشرين الثاني/نوفمبر. ونشجع شركاء غينيا - بيساو في المنطقة والمجتمع الدولي على دعم الجهود التي تبذلها الحكومة للتحضير لهذه الانتخابات وتنفيذها. كما نشيد بالمساهمات السخية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذه الجهود ونعرب عن امتناننا لاستمرار قيادتها كوسيط.

على الرغم الانتخابات المقبلة وهذا التقدم الجدير بالترحيب، يجب أن يظل مجلس الأمن يقظا، إذ إن الاتفاقات التي تم التوصل إليها وساعدت في تخفيف الأزمة السياسية، لا تزال هشة. تتشاطر الولايات المتحدة مع الأمين العام شواغله بشأن التهديد المستمر الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات على غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية الأوسع نطاقا. نرحب بدعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لإعادة تنشيط وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية الحكومية، ونشجع المكتب على مواصلة بناء قدراته في البلد.

كما نحيي الجهود التي يبذلها المجتمع المدني والمواطنون المعنيون لتشجيع الشفافية في الحكم وإيجاد ثقافة تقوم على احترام حقوق الإنسان في البلد. نشعر بالتشجيع إزاء الجهود المستمرة والواسعة النطاق التي يبذلها مجلس النساء في غينيا - بيساو، ولا سيما سعيه وراء الاشتراك في وضع ميثاق تحقيق الاستقرار، الذي دعا إليه اتفاق كوناكري.

لم يتبق سوى بضعة أشهر على إجراء الانتخابات الحاسمة التي يمكن أن تعزز التقدم السياسي المحرز حتى الآن في هذا العام. إن الخطوات المتخذة لإصلاح الأخطاء التي تسببت بها حالة جمود استمرت لعدة أشهر مهدورة، كانت جريئة ومهمة، غير أن الطريق لا يزال طويلا نحو تحقيق نجاح دائم. وسوف نواصل العمل مع الحكومة عندما تخرج من هذه العثرة المحبطة وتسعى جاهدة لتحقيق الأمن وإتاحة الفرص لجميع المواطنين في البلد.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالتنويه بحضور رئيس الوزراء أريستيدس غوميس هنا اليوم. السويد لديها علاقة طويلة الأمد مع شعب غينيا - بيساو تعود إلى ما قبل استقلالها. وبهذه الروح من الشراكة الوثيقة، نشارك الآن في دعم غينيا - بيساو في المجلس.

أود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية. تضطلع البعثة بدور حاسم في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى دعم غينيا - بيساو ولا سيما الآن في دعم الأعمال التحضيرية للانتخابات. وأود أيضا أن أشكر السفير ماورو فييرا ممثل البرازيل، رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام. نحن نقدر فرصة الاستفادة من المشورة الاستراتيجية للجنة بناء السلام بشأن غينيا - بيساو.

وعلى النحو الذي جرى تأكيده اليوم، فقد شهدت غينيا - بيساو عددا من التطورات الإيجابية خلال الأشهر القليلة الماضية. إننا نرحب مرة أخرى بتعيين رئيس وزراء بتوافق الآراء، وتشكيل حكومة شاملة للجميع، وإعادة فتح الجمعية الوطنية. إن الموافقتين مؤخرا على برنامج الحكومة الجديدة والميزانية الوطنية هما خطوتان إيجابيتان كذلك. ونرحب بحياد الجيش وبموقفه المتمثل في عدم التدخل في العملية السياسية، ونؤكد على أهمية استمرار هذا الحياد في المستقبل.

إن الشعور بالتفاؤل الذي ألمح إليه السفير فييرا في إحاطته الإعلامية مشجع. وسيكون إجراء الانتخابات في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر خطوة هامة نحو بناء الثقة والاستقرار. ولا بد الآن من معالجة التحديات الجارية لضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية وفي الوقت المناسب ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. ونشدد على أهمية كفالة المشاركة المتساوية للنساء والرجال في الانتخابات القادمة بصفتهم ناخبين ومرشحين على السواء،

ونرحب باعتماد قانون التحصيص الجنساني. ونشجع قيادة البلد على متابعة القانون ببذل جهود محددة الأهداف لإدماج مشاركة المرأة في العمليات السياسية على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، أرحب أيضا بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة تافاريس بينتو هذا الصباح.

ويجب أن تنفذ خارطة الطريق ذات النقاط الست واتفاق كوناكري بالكامل. وفي هذا الصدد نحيط علما بمشروع الوثيقة الإطارية لميثاق تحقيق الاستقرار الذي وضعته الحكومة. وكي يتسم الميثاق بالمصداقية ويكون مستداما، نشدد على أهمية كفالة أن تدعمه عملية شاملة وتشاورية.

إن غينيا - بيساو بحاجة الآن لدعم دولي متضافر ومتسق للعملية الانتخابية. وسيكون من المهم تحقيق الاستفادة الكاملة من المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام في التحضير للانتخابات. ونثني على الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي اضطلعت بدور أساسي بالنيابة عن المنطقة في إيجاد حل للأزمة السياسية، ونشجع على مواصلة عملها، ولا سيما في العملية الانتخابية.

وعلى نحو ما نوقش كثيرا في لجنة بناء السلام، فمن أجل توطيد السلام المستدام بشكل حقيقي، من المهم دائما معالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك عن طريق التركيز على الإصلاح الدستوري، والمصالحة، وتعزيز سيادة القانون من خلال مؤسسات قوية وشاملة للجميع، وكفالة المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان وحمايتها وضمانها. وستكون هذه الإصلاحات عوامل حاسمة للسلام. وينبغي للمجتمع الدولي الآن، في شراكة وثيقة مع المنطقة، أن يكثف جهوده الرامية إلى دعم غينيا - بيساو في طريقها نحو السلام والتنمية المستدامين.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحب بمعالي السيد أريستيدس غوميس، رئيس وزراء غينيا - بيساو، في المجلس اليوم، وأن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، الممثل الخاص فيليو، والسفير فييرا، والسفير ندونغ مبا، والسيدة تافاريس بينتو، على ملاحظاتهم القيمة.

قبل أكثر من ثلاثة أشهر، في منتصف أيار/مايو، أشدنا بالتقدم المشجع المحرز نحو التوصل إلى حل للمأزق السياسي والمؤسسي للبلد (انظر S/PV.8261). وقد أثار تعيين حكومة شاملة، وإعادة فتح الجمعية الوطنية، وانتخاب رئيس للجنة الانتخابية الوطنية، والإعلان عن إجراء انتخابات تشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر تفاؤلا إزاء آفاق درجة جديدة للتسوية والتطبيع. وفي ضوء هذه الخلفية، فإن حالات التأخير المبلغ عنها والافتقار إلى اتخاذ تدابير ملموسة للإعداد للانتخابات التشريعية أمرا يثير القلق. ويمثل إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ذات مصداقية وفي الوقت المناسب خطوة حاسمة نحو استئناف بناء السلام وعنصرا هاما من عناصر اتفاق كوناكري. كما أود أن أعرب عن قلقنا إزاء عدم إجراء مراجعة موضوعية للدستور وقانون الانتخابات. ومع ذلك، يحدونا الأمل في إمكانية إحراز تقدم بشأن الإعلان مؤخرا عن مشاورات ميثاق تحقيق الاستقرار، مع التركيز على الإصلاحات الأمنية والسلطة القضائية.

ولذلك ندعو سلطات غينيا - بيساو إلى توفير توجيه سياسي قوي، وتولي قيادة العملية الانتخابية، ومضاعفة الاستعداد التقني اللازم، وتمكين هيئات إدارة الانتخابات من تنفيذ الجهود المناسبة لضمان إجراء انتخابات حسنة التوقيت وذات مصداقية. وسيكون تجنب حدوث مأزق جديدة لتقاسم السلطة بعد الانتخابات أمرا أساسيا لضمان الاستقرار في الأجل الطويل.

ونشيد باعتماد قانون جديد ينص على تمثيل المرأة بنسبة ٣٦ في المائة كحد أدنى في الانتخابات والتعيينات في الجمعية الوطنية ومجالس الإدارات المحلية. كما نرحب بإنشاء مجلس المرأة في غينيا - بيساو، الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في بناء

السلام والمصالحة والعمليات السياسية على الصعيد الوطني. ومن شأن هذه التدابير أن تساعد على إرساء الأسس لمجتمع عصري يتمتع بقدر أكبر من المساواة والمشاركة وقادر على مواجهة التحديات الجديدة في التنمية والتحديث والنمو.

ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق لأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية لا يزالان يشكلان تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية وخارجها. وفي هذا الصدد، ندعو القادة السياسيين في البلد ومؤسسات الدولة إلى اتخاذ خطوات مجدية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالات الأخرى ذات الصلة، من أجل الحد من هذه المسائل، التي يمكن أن تشل التقدم السياسي والتنمية لسنوات مقبلة.

وفيما يتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو، فإننا نشاطر رأي رئيس اللجنة القائل بأنه ينبغي ألا تتدخل أي مداولات بشأن الجزاءات القائمة في العملية الانتخابية الحالية.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل للسيد جوزيه فييغاس فيليو، الممثل الخاص للأمين العام، وموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وفريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أثني على الممثل الخاص فيليو، والسفير ندونغ مبا ،والسفير فييرا على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين بشأن آخر التطورات في غينيا - بيساو، وعلى جهودهم الدؤوبة لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. وأشكر السيدة تافاريس بينتو لتسليط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية في تيسير إجراء حوار بين الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية. كما أرحب ترحيبا حارا بحضور رئيس الوزراء غوميس في هذه الجلسة. ونؤيد تقرير الأمين العام نصف السنوي (S/2018/771) ونرغب في الإدلاء ببعض الملاحظات.

نرحب بالخطوات المشجعة التي اتخذتها جميع الأطراف لإنهاء حالة الجمود السياسي التي طال أمدها في غينيا - بيساو، بما في ذلك الموافقة على برنامج الحكومة واعتماد الميزانية. ونقدر تقديرا عاليا المساعي الحميدة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أدت الجهود الجماعية التي تبذلها إلى هذه التطورات الإيجابية.

وثمة حاجة الآن للتعجيل بالأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة. ونرحب بالالتزامات التي قدمها الشركاء الدوليون بتوفير الدعم التقني واللوجستي والمالي اللازم للعملية الانتخابية، وندعو حكومة غينيا - بيساو إلى إحراز تقدم بشأن التدابير اللازمة لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والنزاهة وفي الوقت المناسب. كما ندعو جميع الأطراف إلى التعجيل باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الأحكام المتبقية من اتفاق كوناكري، بما في ذلك اعتماد ميثاق لتحقيق الاستقرار ومراجعة الدستور. ولا يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسي إلا من خلال مواصلة تنفيذ الإصلاحات السياسية الرامية إلى تعزيز الهيئات الإدارية، وبغية وضع مبادئ توجيهية لهذه الإصلاحات فإن البلد بحاجة إلى إجراء حوار مفتوح وشامل على الصعيد الوطني.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا بحاجة لأن نعمل لإيجاد أنجع التدابير لضمان الاستقرار في البلد والقدرة على الصمود من خلال زيادة الدعم المقدم للخطط الإنمائية القائمة واستراتيجية الأمم المتحدة لبناء السلام، مع التركيز بوجه خاص على التعليم والرعاية الصحية. وتكتسي كفالة مشاركة النساء والشباب في كل مرحلة من العملية السياسية نفس القدر من الأهمية. وندعو

جميع الجهات المانحة إلى توفير الأموال اللازمة لتنفيذ جميع هذه التدابير.

وثمة مسألة أخرى تثير قلقنا جميعا وهي استمرار مخاطر الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما لذلك من تأثير متعدد الأبعاد على الاقتصاد والأمن الشامل ورفاه المجتمع والأفراد. وتعد المشاركة الوطنية أمرا حاسما في تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى تعزيز قطاعات الأمن والقضاء وإنفاذ القانون. ولذلك ندعو سلطات غينيا - بيساو إلى مواصلة تعزيز الإطار المؤسسي الوطني والتصدي لهذه التهديدات الخطيرة، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والإنتربول.

في الختام، نود أن نعرب عن دعمنا الكامل لعمل الممثل الخاص للأمين العام، ونؤكد مجددا استعدادنا للتعاون الوثيق مع جميع الأطراف المعنية لدعم جهود بناء السلام وتوطيده في غينيا - بيساو.

السيد تنيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد جلسة اليوم، ونقدر الإحاطات الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص جوزيه فييغاس فيليو والسفير أناتوليو ندونغ مبا والسفير ماورو فييرا والسيدة تافاريس بينتو. ونود أن نرحب بدولة السيد أريستيدس غوميس، رئيس وزراء غينيا - بيساو، ونغتنم فرصة وجوده هنا لتسليط الضوء على التقدم السياسي المحرز في الأشهر الأخيرة في غينيا - بيساو. ونرحب بتعيينه بتوافق الآراء، وبتشكيل حكومة شاملة للجميع وإعادة افتتاح الجمعية الوطنية وتحديد تاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر موعدا لعقد الانتخابات التشريعية.

ونعتقد أن تلك التطورات مشجعة، وأنه يُنتظر أن تمكن من المضي قدما في التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري وخريطة طريق غينيا - بيساو المؤلفة من ست نقاط، والتي وُضعت لتسوية الأزمة السياسية في البلد. كما نود أن نغتنم فرصة هذه الجلسة للتشديد على ثلاثة جوانب محددة نعتقد أننا يجب أن نضاعف جهودنا فيها من أجل تعزيز التقدم المحرز وتحقيق السلام المستدام في غينيا - بيساو.

الجانب الأول هو إجراء الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر. فمن شأن تنفيذ عملية انتخابية حرة وشفافة وشاملة للجميع المساعدة في ضمان سير الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩ بصورة طبيعية. ويشمل ذلك تعزيز مناخ الديمقراطية وضمان المشاركة الواسعة للمواطنين، ولا سيما النساء والشباب، وجميع القوى السياسية في البلد. وسيكون من الضروري إيلاء اهتمام خاص للجوانب التقنية واللوجستية والمالية لتنظيم الانتخابات. ونرحب بالدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ذلك الصدد، ونشير إلى أهمية ضمان أن يواصل المجتمع الدولي التعاون في هذه العملية.

والنقطة الثانية تتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة. وكما أوضح بالفعل الممثل الخاص للأمين العام والعديد من الزملاء الذين سبقوني في أخذ الكلمة، فإننا نشعر بالقلق إزاء وجود منظمات عبر وطنية ضالعة في أنشطة غير مشروعة في البلد، ولا سيما الزيادة في أنشطة من قبيل الاتجار بالمخدرات، والتي تقوض النسيج الاجتماعي والمؤسسات اللازمة لبناء سلام مستدام. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا - بيساو، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لتوطيد السلام في غينيا - بيساو، للتغلب على تلك التحديات، بما في ذلك إعادة تفعيل وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية.

ويتمثل الجانب الثالث في إيلاء اهتمام شامل للأسباب الجذرية للنزاع. وفي ذلك الصدد، نرى أن من الضروري، أولا وقبل كل شيء، العمل بغية النهوض بسيادة القانون وإنشاء مؤسسات ديمقراطية شاملة للجميع في غينيا - بيساو، وكذلك لتعزيز المصالحة الوطنية والتنمية المستدامة. ومن المهم للغاية

أيضا أن تحافظ مختلف الجهود والمبادرات والآليات المنتشرة في الميدان على الاتساق السياسي والتشغيلي، بما يكفل تجسيد وتلبية احتياجات وأولويات جميع قطاعات السكان. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن زيادة مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية للبلد أمر حيوي. وفي هذا الصدد، نود أن نرحب بإنشاء مجلس النساء في غينيا - بيساو، الذي يسعى إلى تحسين مشاركة المرأة في بناء السلام والمصالحة وفي العمليات السياسية على الصعيد الوطني.

في الختام، أود أن أؤكد على أهمية مواصلة وتعزيز الدعم والمساعدة المقدمين من المجتمعين الدولي والإقليمي لهذه الجهود. ونريد أن نسلط الضوء بشكل خاص على التنسيق بين لجنة بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، فضلا عن مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، من بين جهات أخرى.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا الترحيب بدولة السيد أريستيدس غوميس، رئيس وزراء غينيا - بيساو، كما أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة الممثل الخاص جوزيه فيبغاس فيليو على تعيينه رئيسا لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ونؤكد له دعمنا الكامل في الاضطلاع بمسؤولياته. ونود أيضا أن نشكره على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل على مدى الأشهر الستة الماضية. ونعتقد أنه ينبغي تزويد المكتب بكل الدعم الذي يحتاج إليه للاضطلاع بولايته على نحو فعال.

ونود أن نشكر السفير ماورو فييرا، رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، والسفير أناتوليو ندونغ مبا، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين المقدمتين استنادا إلى تواصلهما مع مختلف أصحاب المصلحة أثناء زيارتهما الأخيرة إلى غينيا - بيساو. كما نشكر السيدة إليسا تافاريس بينتو وجميع النساء في غينيا - بيساو على عملهن الهام في مجال الدعوة من أجل السلام.

إننا نرحب بالتقدم المحرز في حل الأزمة السياسية والمؤسسية في غينيا - بيساو، ونثني على الأطراف السياسية المعنية في البلد والتي نفذت اتفاق كوناكري لعام ٢٠١٦ وبرهنت على التزامها باحترام دستور البلد. ويمثل اعتماد برنامج الحكومة الجديدة وميزانية الدولة خطوة في الاتجاه الصحيح نحو إزالة الأثر السلبي للأزمة السياسية على شعب غينيا - بيساو. ومع ذلك، فإننا ندرك أيضا التحديات التي يجب التصدي لها في مجال معالجة الأسباب الجذرية لمشاكل غينيا - بيساو، وحقيقة أن الحالة في البلد لا تزال هشة، مما يؤكد أهمية الحفاظ على المكاسب التي تحققت مؤخرا. وينبغي لأصحاب المصلحة في غينيا - بيساو مواصلة العمل متحدين. وينبغي متابعة التطورات الراهنة في البلد عن كثب، ونحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2018/771) والتوصيات الواردة فيه. ونقدر أيضا الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير أناتوليو ندونغ مبا عن نتائج زيارته الأخيرة، والتي بعثت برسالة جيدة جدا بشأن المشاركة النشطة والمستمرة للمجلس.

إن عقد انتخابات تشريعية ورئاسية ذات مصداقية وفي موعدها، وفقا للدستور والقانون الوطني لغينيا - بيساو، أمر في غاية الأهمية لتوطيد السلام المستدام والمصالحة الوطنية. ونشدد على ضرورة تقديم المساعدة لتعزيز قدرات واستقلالية المؤسسات الرئيسية من أجل دعم العملية الانتخابية. وفي هذا السياق، نثني على مكتب الأمم المتحدة المتكامل لقيامه بتوسيع نطاق برامج بناء القدرات لتشمل الأجهزة الأمنية والدفاعية ومؤسسات إنفاذ القانون في غينيا - بيساو.

ويشكل التهديد المتزايد الناجم عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات مصدر قلق شديد، وهو يقوض السلام والاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة الجهود المتضافرة التي تبذلها الهيئات المعنية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل التصدي لهذا التحدي.

أخيرا، نقدر استمرار دعم وانخراط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وسائر الشركاء الدوليين الساعين من أجل إيجاد حل دائم للأزمة في غينيا - بيساو. ولا يزال دورهم المنسق حيويا لضمان السلام والتنمية المستدامين في البلد.

السيد البناي (الكويت): بداية، أود أن أرحب بحضور دولة السيد أريستيدس غوميس، رئيس وزراء غينيا - بيساو، وأهنئه على توليه منصبه الجديد، متمنيا له بالغ التوفيق لتحقيق الاستقرار في بلده الصديق. كما أرحب بحضور السيد جوزيه فييغاس فيليو، الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو، معنا في المجلس لأول مرة، متمنين له التوفيق في مهامه خلال هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ البلد ومؤكدين دعمنا الكامل له وأشكره على إحاطته القيمة كذلك.

والشكر موصول لسعادة السفير أناتوليو ندونغ مبا، وسعادة السفير ماورو فييرا، والسيدة ماريا إليسا تافاريس بينتو على إحاطاتهم الإعلامية القيّمة.

أود أن أتطرق إلى ثلاثة أمور خلال مداخلتي اليوم: الوضع السياسي، والانتخابات القادمة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات.

أولا، نكرر ترحيبنا بالخطوات الفعلية المتخذة من قبل جميع الأطراف المعنية لإحراز تقدم في تنفيذ أول ثلاثة متطلبات من اتفاق كوناكري. إلا أننا نرى أن هناك مجالا لتحقيق المزيد من التقدم. ونحث هنا جميع الأطراف المعنية على التعاون والعمل لضمان تنفيذ الأحكام المتبقية من الاتفاق خلال الفترة المقبلة، وخاصة النظر في الإصلاحات المطلوبة في الاتفاق، بما في ذلك إصلاح الدستور الوطني. كما أكرر دعم بلادي للجهود الحاسمة التي تقوم بها المجموعة الخماسية: الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فاهتمام الجماعة الاقتصادية المستمر بهذه المسألة هو من أهم ما أدى إلى التقدم الذي رأيناه مؤخرا.

ثانيا، فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية المزمع عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر، فإننا نتشاطر المخاوف التي أشار إليها لأمين العام في آخر تقرير له (S/2018/771) إزاء بطء تنفيذ الجدول الزمني المتفق عليه حول الاستعدادات للانتخابات التشريعية. ونحث حكومة غينيا - بيساو على تكثيف جهودها لضمان إجراء الانتخابات في وقتها وبشكل شفاف وذي مصداقية. وترحب بلادي بالدعم المستمر الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيسا، للمساعدة في تيسير ذلك من خلال ولايته المنصوص عليها في القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨). ونرحب بالدعم المستمر من الشركاء الدوليين فيما يتعلق بتمويل الانتخابات، ولا سيما الدعم المالي الذي أعلن عنه في البيان الصادر عن مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٣١ تموز/يوليه النهائية.

ثالثا وأخيرا، يسعدنا أن نرى زيادة في الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنع الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة منذ تجديد ولاية المكتب في شباط/فبراير الماضي. وهذه المسألة لا تهدد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو فقط، بل تهدد أمن المنطقة ككل. وفي هذا الصدد، وندعو هنا المكتب الاستمرار بهذا النهج وتقديم الدعم اللازم لجميع السلطات المعنية في البلد لبناء القدرات المحلية لأجل معالجة هذه الأزمة.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نرحب بحضور رئيس وزراء غينيا - بيساو، السيد أريستيدس غوميس، ونعرب عن امتناننا للمعلومات التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد جوزيه فييغاس فيليو، والسفير أناتوليو ندونغ مبا، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو، والسفير ماورو فييرا، ممثل البرازيل بصفته رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام. ونتقدم بالشكر الخاص إلى ممثلة المجتمع المدني، السيدة ماريا إليسا تافاريس بينتو.

لا تزال غينيا - بيساو تواجه طائفة من التحديات التي يجب التصدي لها في إطار العملية السياسية والحوار الشامل اللذين ينبغي أن يمكّنا أعضاء الحكومة والأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية والمجتمع المدني بوجه عام من مواصلة العمل المؤدي إلى توافق الآراء على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بصورة بناءة. وسيكون ضروريا الالتزام الحقيقي بالتوصل إلى حل سياسي واجتماعي دائم بما يحقق مصالح شعب غينيا - بيساو حصريا، وفي احترام تام لسيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية.

ونعتقد أن أحد العوامل الهيكلية الرئيسية للأزمة أو المأزق السياسي قد تحسّن بصورة ملحوظة خلال الأشهر الأخيرة نتيجة لتعيين رئيس الوزراء على أساس من توافق الآراء وتشكيل الحكومة، ما يدل على الدور الحاسم للإرادة السياسية في حل النزاعات. ونرى في هذا الصدد، الأهمية الحاسمة للانتخابات التي ستجرى هذا العام وفي العام المقبل. وفي ذلك الصدد، سيكون ضروريا التزام المجتمع الدولي على المدى القصير بوصفه شرطا أساسيا لتقديم الدعم المالي والتقني في الوقت المناسب وتحديث سجل الناخبين وتعزيز الآليات الانتخابية على نحو يكفل إجراء انتخابات شفافة وشاملة وسلمية في نهاية المطاف.

في الوقت نفسه، وفي سياق المسائل المتعلقة بتحقيق الاستقرار والأمن، فلا بد من إعطاء أولوية أيضا لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية والإفلات من العقاب. تحقيقا لتلك الغاية، فإن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تؤديه في تعزيز التنمية وتحديث قدرات الدولة وزيادتها، فضلا عن الحد من خطر المخدرات والجريمة بتعزيز قطاع العدالة والشرطة. ويجب أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة التي تحتاج إليها غينيا - بيساو لتحسين سيطرتها على مجالها الجوي ومنطقة الساحل، فضلا عن تدريب أفراد المؤسسات الحكومية ذات الصلة.

ونشيد بكل الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو والمساهمات المقدمة من الاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وكذلك العمل الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو للجمع بين أطراف النزاع وتعزيز الحوار بينها. ونرحب بالعمل الذي اضطلع به الممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد موديبو توري، وكذلك عمل الممثل الخاص الحالي ورئيس المكتب المتكامل، السيد جوزيه فييغاس فيليو، الذي أعطى أولوية للتنسيق المستمر مع جميع المستويات في الدولة. ونرى في هذا الصدد، أنه يجب تعزيز عمل المكتب وتركيزه على المبادرات الرامية إلى مواصلة تهيئة الفرص للحوار والتعاون التقني في قطاع الأمن. ونرى أن من شأن مثل هذه الجهود أن تسهم في توطيد حكومة شاملة للجميع.

ونثني أيضا على العمل الذي أدته تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، بقيادة البرازيل. ونشدد على أهمية ترسيخ الصلات بين التشكيلة ومجلس الأمن في مجالات التنسيق وتبادل المعلومات والمشاركة النشطة. ونرحب في الوقت نفسه، بمبادرة المنتدى الوطني للنساء والفتيات من أجل السلام في غينيا - بيساو. ونرى أن من الضروري إدماج المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في جهود الوساطة والحوار.

وختاما، نعيد التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون تحقيق السلام كما لا يمكن تحقيق السلام بدون تحقيق التنمية. ولذلك، نرى أنه لا مناص من مضاعفة جهودنا المشتركة لتحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو. وأعدنا التأكيد أيضا على أنه يجب تحقيق السلام الدائم بواسطة الأدوات السياسية لإيجاد الحلول السياسية التفاوضية. وفي هذا الصدد، ولأجل تحقيق الاستقرار والسلام المستدام في غينيا – بيساو، فإنه يجب علينا ضمان رفاه السكان وأشد القطاعات ضعفا.

السيد لي تشينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): نرحب بوجود رئيس وزراء غينيا – بيساو معنا هنا اليوم، والبيانات التي أدلى بها مختلف مقدمي الإحاطات. واستمعنا باهتمام أيضا إلى البيان الذي أدلت به السيدة بينتو.

وقد لاحظنا تقدما ملحوظا في غينيا – بيساو خلال الأشهر الأخيرة. واتفقت الأطراف في غينيا – بيساو، بتنفيذها لاتفاق كوناكري، على تشكيل حكومة شاملة للجميع واستئناف الجلسات العامة للجمعية التشريعية، فضلا عن الاتفاق على موعد للانتخابات التشريعية. وترحب الصين بهذه الجهود. كما اضطلعت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بدور هام في التغلب على الأزمة السياسية ومساعدة الأطراف على الانخراط في حوار لحل خلافاتها.

وترحب الصين بهذه التطورات.

وفي الوقت الراهن، فإن الحالة في غينيا – بيساو مستقرة إلى حد بعيد. ومع ذلك، يواجه البلد تحديات في جهوده الرامية إلى تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الاتجار بالمخدرات وإحراز تقدم في العملية السياسية. وتدعو الصين المانحين الدوليين وشركاء التعاون على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف إلى مواصلة دعم غينيا – بيساو، وبناء قدرتها لتحسين حياة السكان. ونأمل أن يتمكن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ولجنة بناء السلام والفريق القطري لغينيا – بيساو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجهات الأخرى من توفير مساعدة محددة المستهدفين لغينيا – بيساو بناء على الاحتياجات الفعلية للبلد.

ما فتئت الصين تدعم البلدان الأفريقية في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وندعو جميع الأطراف في غينيا – بيساو إلى العمل من أجل المصالح الطويلة الأجل للبلد من خلال التوصل إلى توافق في الآراء وباستخدام الحوار والتشاور للتغلب على الخلافات والسعي إلى تحقيق الاستقرار والتنمية في البلد والنضال من أجل تحسين معيشة السكان. وتعمل الصين بالتعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتعزيز الحوار والاتصال بين مختلف الأطراف في البلد، وللحفاظ على الاستقرار والتنمية المستدامة في غينيا – بيساو وغرب أفريقيا ككل. ويمكن لذلك أن يؤدي دورا إيجابيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

يسرنا أن نرى الحكومة بقيادة رئيس الوزراء الجديد غوميس المعين بتوافق الآراء، والذي نرحب به اليوم، تعمل الآن لإجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. إن من المهم للغاية إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة وموثوقة وشفافة في عام ٢٠١٨، وفقا للدستور والقوانين الوطنية والالتزامات.

كما أتاحت المناقشاتُ المتعلقة بوضع ميثاق للاستقرار، بموجب اتفاق كوناكري، بدء عمليةَ تفكير متعمق بشأن الإصلاح الطويل الأجل في قطاعات الأمن والعدالة والإدارة والدستور. وستساعد هذه الإصلاحات غينيا – بيساو على تحقيق الاستقرار السياسي والسلام المستدام في الأجل الطويل. وكما أوضحت ممثلة المجتمع المدني التي قدمت لنا إحاطة

إعلامية، فإن من المهم بشكل حيوي اتباع نهج شامل للجميع، ولا سيما النساء.

والمملكة المتحدة ممتنة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو على عمله في البلد، وعلى إعادة تنظيم أعماله لتتواءم مع ولايته المنقحة. وعلى وجه الخصوص، نرحب بالدعم المقدم من المكتب للانتخابات التشريعية والحوار السياسي.

فيما يتعلق بالجزاءات، نعرب عن ارتياحنا لأن الجزاءات المحددة الأهداف تحقق الأثر المنشود، مما حد من نفوذ الخاضعين لتلك الجزاءات ومن قدرتهم على الإخلال باتفاق كوناكري، وأوجد عاملا مثبطا لدخول الجيش في الحياة السياسية. وتؤيد المملكة المتحدة الاستعراض المقرر للجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في صيف عام ٢٠١٩ بعد الانتخابات الرئاسية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء غينيا - بيساو.

السيد غوميس (غينيا - بيساو) (*تكلم بالفرنسية*): يتيح النظر اليوم في تقرير الأمين العام (S/2018/771) عن التطورات في بلدي وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو الفرصة لي لشكر المجلس على الاهتمام الخاص والمتواصل الذي أولاه لبلدي على مدى العقدين الماضيين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن تقديرنا العميق للأمين العام على تقريره الشامل وعلى جهوده المستمرة الرامية إلى المساعدة على ضمان تحقيق السلام والاستقرار السياسي في بلدنا. وأشكر ممثله الخاص، السفير جوزيه فييغاس فيليو، على عرض التقرير، وأشكره وكامل فريقه في بيساو على العمل المتميز الذي يقومان به.

أود أيضا أن أعرب عن امتناننا لرئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، السفير ماورو فييرا، الذي زار غينيا - بيساو مؤخرا، وكذلك لأعضاء اللجنة. وكانت هذه هي زيارته الثانية، مما يبرز اهتمامه الشخصي بالاستقرار والتقدم في بلدنا والتزامه بهما. ونشكره على إحاطته الإعلامية المشجعة، ونقدر أيما تقدير هدفه ووجهة نظره التي تنم عن الثقة في بلدي. كما نشكر السفير أناتوليو ندونغ مبا، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو، على العمل الذي قام به بموضوعية تامة.

قبل ستة أشهر، شرع مجلس الأمن في النظر بجدية وفي الوقت المناسب في ما يمكن أو ينبغي أن يحدث في غينيا - بيساو، نظرا للتناقضات الداخلية العديدة واستمرار الجمود السياسي الذي بدا مستعصيا على الحل. وكما يعلم المجلس، فإن تنفيذ اتفاق كوناكري، الذي كان من المفروض أن يكون بمثابة خريطة طريق وأن يرسم طريق الخروج من الأزمة، كان صعبا وذلك وعلى وجه الخصوص بسبب التفسيرات المختلفة، بل المتناقضة، التي تعرقله. ونتيجة لذلك، جرى التشكيك في صحته وفي طابعه الملزم منذ اليوم التالي لتوقيعه، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في عاصمة جمهورية غينيا، من جانب بعض المشاركين في المفاوضات التي جرت برعاية وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رئيس جمهورية غينيا، السيد ألفا كوندي.

ولن أعيد سرد النجاحات والإخفاقات الكثيرة في التاريخ السياسي الحديث لغينيا - بيساو لأن التقارير المتتالية التي قُدمت إلى مجلس الأمن في السنوات الأخيرة تتضمن الكثير من الإشارات إليها. وأود بدلا من ذلك، إذا سمحتم لي، التركيز على تنظيم الانتخابات التشريعية التي من المقرر أن تجري في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أي خلال أقل من ثلاثة أشهر.

لقد وُلد أمل جديد في غينيا بيساو عقب اتفاق لومي المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل، بفضل الزخم المثمر للبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، والتي أود أن أحيي هنا الآن دعمها الدؤوب وتضامنها الفعال. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبرز الدور الحاسم والرئيسي الذي يقوم به جميع رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأشكرهم على تفهُّمهم وعلى وقوفهم إلى جانبنا على الدوام في السعي من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للأزمة السياسية في غينيا - بيساو. وأتوجه بالشكر خصوصا لرئيس جمهورية غينيا، السيد ألفا كوندي؛ ورئيس جمهورية توغو، السيد فور غناسينغبي، على دعمهما القيم والأخوي بصفتهما، على التوالي، الوسيط والرئيس المنتهية ولايته لمنظمتنا دون الإقليمية.

وبفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والنوايا الحسنة للأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الهامة الأخرى في غينيا - بيساو على الأخص، انتهت الأزمة السياسية التي ظلت مستعرة فعليا دون انقطاع منذ عام ٢٠١٤، وجعلت من الصعب على البرلمان بصورة خاصة القيام بوظائفه بشكل كامل، نهاية سعيدة حقا. وبالتالي، تمكن رئيس الجمهورية، السيد جوزيه ماريو فاز، من تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء، تتمثل مسؤوليته الرئيسية في تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات تشريعية في الموعد المحدد.

وتولت الحكومة الشاملة للجميع التي أتشرف برئاستها مهامها في ٢٦ نيسان/أبريل. وكان جدول زمني قد اعتُمد بالفعل قبل شهرين من ذلك التاريخ. ومع ذلك، تمكنت الحكومة من الالتزام بذلك الجدول في عملية تنظيم الانتخابات، دون أن تنحو منحى الاستسهال في أي شيء.

وليس من غير المعتاد، بعد هذه الأزمة الطويلة في بلد هش كبلدنا، أن يصعب، بل وحتى يكون مضنيا، استعادة مناخ الثقة بين الأحزاب السياسية وغيرها من الجهات الفاعلة في الحياة الوطنية بسرعة. وكان إعطاء الأولوية للحوار هو دوما أحد شواغلنا الرئيسية منذ أن بدأنا تنفيذ المهمة الموكلة إلينا.

لقد قررنا كلما أمكن ذلك، عدم اتخاذ أي قرارات رئيسية تلزم الأطراف الممثلة في حكومتنا بدون التشاور معها أولاً. وأود أن أشدد على أن حكومتنا حكومة قائمة على توافق الآراء وشاملة للجميع. وفي الواقع، ليس من المستصوب، في سياقنا الحالي، اتخاذ إجراءات انفرادية، قد تؤثر على التوازن الذي لا نزال نحاول إرساءه، والذي قد يكون له تأثير سلبي على العملية الانتخابية، وفي نهاية المطاف، على تنظيم الانتخابات بنجاح.

صحيح أن إجراء الانتخابات، أمر ضروري لتحقيق الاستقرار السياسي في غينيا - بيساو. لكن من الصحيح أيضا مرور غينيا - بيساو بأزمات سياسية متتالية منذ أكثر من عقدين، رغم تاريخ نجاحها الطويل في تنظيم خمس جولات مختلفة من الانتخابات، منذ إنشاء نظام سياسي متعدد الأحزاب في البلد. وبعبارة أخرى، من المشروع تماما التساؤل عن المصادر الحقيقية لعدم الاستقرار السياسي في بلدي، التي تبرز بشكل متكرر.

سوف تقودنا الإجابات الصحيحة على هذه الأسئلة إلى تشخيص من المرجح أن يوفر استراتيجيات لجميع أصحاب المصلحة لمتابعة الأزمة الحالية بهدف التوصل إلى حل نهائي لها.

تنطوي الأزمات السياسية المتكررة في غينيا - بيساو على عدد من العوامل، بما في ذلك العناصر التالية. لقد كان لانهيار مؤسسات الدولة في أعقاب فشل التنمية الاقتصادية لمشروعنا الوطني بعد الاستقلال تأثير كبير على تشكيل الأزمات السياسية التي شهدناها حتى الآن. وتتسم هذه الحالة الواسعة الانتشار بالسخط الاجتماعي والسياسي وتولدت عنها استراتيجيات بقاء تقليدية في جميع الميادين للوصول إلى هياكل الدولة الهشة في غينيا - بيساو، بما في ذلك الضعف الهائل أمام الجريمة عبر الوطنية والجريمة المنظمة.

ونتيجة لهذه الأزمات، تتزايد الفجوات بين الفئات الاجتماعية. وبدلاً من ذلك، يُجبر الأفراد الذين من المفروض أنهم جزء من مؤسسات الدولة من حيث المبدأ على أن يكونوا جزءًا من نظام يحمي مصالحهم الشخصية. ويشجع ذلك النهج المتعلق بالبقاء الاجتماعي والسياسي البعض على استغلال المؤسسات، من خلال احتكارها، بدلاً من خدمة الدولة. ولذلك، فقد شهدنا لسنوات سلسلة من عمليات الاحتكار التدريجي التي قام بها أفراد ومجموعات من الأفراد، وغالبا ما يتم تنظيمها في إطار الأحزاب السياسية. وينتهي الأمر بتلك الكيانات السياسية باستيلائها على دخلنا القومي الهزيل. وكلما تضاءلت تلك الموارد، كلما ازدادت المعارك ضراوة بين الأطراف الفاعلة التي تسعى للاستفادة من مصادر التمويل النادرة، وهي الوزارات، والصناديق المستقلة، والمؤسسات الحكومية والمشاريع التي يمولها المانحون.

ولئن كان صحيحا أن مثل هذه الصراعات السياسية على مختلف مصادر دخل الدولة موجودة في كل مكان، يجب أن نشير إلى أنها تفاقمت في بلدي بسبب العوامل التالية: انهيار نظام كامل ينظم الوصول إلى مؤسسات الدولة؛ والخسارة الكلية أو الجزئية للآليات القانونية والتنظيمية التي تنظم الوصول إلى الوظائف المؤسسية؛ والغياب الكلي أو الجزئي للقواعد التي تحمي المهن المختلفة داخل مؤسسات الدولة؛ وفقدان تقليد الترقية المستندة إلى الجدارة، وانهيار مبدأ التنظيم الذي يجب أن تتوافق بموجبه كل وظيفة مع مهمة محددة بشكل جيد.

ويتفاقم سياق هذا الفشل الهيكلي للدولة، جراء دستور غير متجانس أو واضح بما فيه الكفاية، مما يجعل الحوكمة السياسية أكثر صعوبة. إن الدستور، الذي يتعين ألا يكون أكثر من قانون أساسي للتسوية السياسية المؤقتة والذي تمت صياغته لهذا الغرض في وقت محدد قبل أكثر من ٣٠ عاماً، يظل بدون تغيير في أهم جوانبه، بما في ذلك توزيع الصلاحيات بين الرئيسين، أي رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية.

وتجلت إحدى نتائج فشل المشروع الوطني لفترة ما بعد الاستقلال، مع خيبة الأمل الفردية والجماعية، في انسحاب مختلف المجموعات الاجتماعية والعرقية. وقد عزز ذلك فكرة أن المصلحة الشخصية هي التي لها الأولوية في إدارة دولة غينيا - بيساو. ونتيجة لذلك، ظهرت الأزمات الواحدة تلو الأخرى ويشبه بعضها البعض. ولهذا السبب يجب إعادة بناء الدولة من خلال إصلاح قطاعات الدفاع والأمن والعدالة ومجموعة كاملة من المؤسسات التي تسمح بالعودة إلى النظام، مما يسهل المنافسة ويجعل من الصعب شن الحروب. كما أنها ستحفز المزيد من النمو من خلال الاستثمار، مما يولد المزيد من الدخل لكي يتم توزيعه، وبالتالي ينخفض عدد الأحزاب السياسية التي تحاول سرقة الأموال العامة.

وبمجرد توحيد هذه الرؤية المشتركة بين الحكومة والمجتمع الدولي، يمكننا التفاوض على إعادة هيكلة تعاوننا وتنسيق المعونة. وسيجري إعادة تشكيل جميع وكالات التعاون في البلد بهدف دعم البلد في إصلاحاته حالما يتم تحديدها، وربما حتى إثارة موضوع اجتماع مائدة مستديرة.

ويمكن إطلاق هذا النهج مباشرة بعد الانتخابات التشريعية، ويتيح لنا الاستجابة بشكل مناسب للمسائل الحالية والمشروعة المطروحة. على سبيل المثال، هل لا يزال وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، مفيدا لغينيا - بيساو بعد أكثر من ٢٠ عاما؟ وماذا عن وجود بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو؟ في رأينا، من الضروري تعزيز الوجود الدولي مع إعادة تشكيله استجابة لاحتياجات الإصلاح وإعادة بناء الدولة. ونعتقد أن التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة عقب الانتخابات التشريعية ينبغي أن يستند إلى مبدأ تعزيز قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات.

وفيما يتعلق بوجود بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، سيكون من المرغوب فيه أن تتمكن من تنفيذ المهمة الإضافية المتمثلة في دعمنا بشكل أوثق في عملية الإصلاح بشكل عام وخاصة في قطاعي الدفاع والأمن.

وإذا نجحت جميع التدابير التي ذكرتها للتو، فيجب على الغينيين التوصل إلى اتفاق فيما بينهم قبل الانتخابات. وبهذه الروح، اقترحت على الأحزاب السياسية الممثلة في برلماننا اعتماد ميثاق الاستقرار، الذي لا يزال مشروعه موضوعا للمناقشات، التي ترأستها شخصيا في ٢٠ آب/أغسطس. وسوف يتم توسيع هذه المشاورات بحيث تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر وإسهام المجتمع المدني، وكل من يرغب في المشاركة في تحسين محتواها وتعزيز اعتمادها. ونحن مقتنعون بأن ميثاق الاستقرار، بمجرد اعتماده بدعم مشترك والتزام الجميع، سيسهم إسهاما كبيرا في رفع الروح المعنوية وتشكيل شعور بوحدة العمل الوطني على جميع المستويات في الإدارة الحكيمة والفعالة والمسؤولة لمستقبل شعبنا.

ولا يمكن إجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية يسعى إليها الجميع في غينيا – بيساو، إلا إذا ضمنا مسبقا مشاركة الجميع بدون استثناء في اختيار الطريقة والشروط التقنية المحددة التي تسمح بتنظيمها. وإجراء إحصاء رسمي موثوق به للانتخابات، يتم تنفيذه بشفافية كاملة، بموجب الشروط المنصوص عليها في القانون الانتخابي وبدون إثارة الشكوك حول التلاعب أو الاحتيال، شرط لا غنى عنه لتحقيق النجاح.

ذلك ما كان رهاننا عليه، وهو بالتأكيد السبيل الذي اختارته الحكومة ككل. ولذلك، عمدتُ إلى ذكر التفاوض بين الأحزاب السياسية فيما يتعلق بعملية محددة بشكل جيد أثبتت أنها الأنسب للتعداد الانتخابي.

فليس تنظيم الانتخابات على الصعيد الوطني بالمهمة السهلة على الإطلاق، حتى بالنسبة للبلدان الغنية حيث يترسخ النظام الديمقراطي بقوة وعلى نحو كاف في قيمها. ففي حالة بلدنا، غينيا – بيساو، لا بد لي من القول أن الصعوبات التي نواجهها لا تزال عديدة، ولكنها ليست عصية على الحل. إن بعض الجوانب المتعلقة بما اتخذنا من خيار اتفقنا عليه فيما يتعلق بالتعداد الانتخابي وبطباعة بطاقات الناخبين مبينة في التقرير قيد النظر. وفي ذلك الصدد، أود إزالة أي غموض والتأكيد على أننا لا ندخر جهدا من أجل كفالة إجراء الانتخابات التشريعية في بلدنا في التاريخ المحدد وهو ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

ومع ذلك، أود مرة أخرى أن أدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بوعوده، وفي المقام الأول، إلى الوفاء بتعهداته لأن المجتمع الدولي لا يساهم في الوقت الراهن بدرهم واحد للإعداد للتعداد المتوقع، وفي نهاية المطاف، لإجرائه. وفي الوقت الراهن، تتعامل الحكومة وحدها، بمواردها الضئيلة، مع تلك المهمة المرهقة جدا لميزانية الدولة. ذلك هو التكليف الذي تلقيته، وهي مسؤولية أعتزم أنا، بوصفي رئيسا للوزراء، الاضطلاع الكامل بها، بدعم من جميع أعضاء الحكومة.

نظرا لجداول تسليم مجموعة مواد التسجيل البيومتري التي طلبناها من الخارج ودفعنا ثمنها من أموالنا المودعة لدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكي نتمكن من الوفاء، بقدر الإمكان، بجميع مراحل العملية الانتخابية، ناشدنا البلدان الشقيقة والصديقة، مثل تيمور – ليشتي ونيجيريا ومالي وأنغولا وكابو فيردي بأن تمدنا مؤقتا ببعض معدات تسجيل الناخبين المتاحة لها، التي ستمكننا – بالنوايا الحسنة لجميع الجهات الفاعلة السياسية في بلدنا – من البدء في العمليات في الأيام المقبلة، ومن توقع وإجراء التسجيل الكامل للناخبين في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. وأود أن أعرب عن عميق امتناننا لجميع تلك البلدان على دعمها الكبير وعلى تضامنها. وفي نهاية المطاف، سنستفيد من المجموعات التي زودتنا بها تيمور ليشتي

ونيجيريا لمعالجة ترتيب التعداد الانتخابي الذي تفاوضما عليه مع الأحزاب السياسية.

لقد بذلت حكومة بلدنا جهدا استثنائيا للمساهمة في تمويل الانتخابات التشريعية، التي يتطلب تنظيمها الكثير من الأموال التي، للأسف، لا نستطيع كفالة توفيرها لوحدنا. وتوجد حاليا فجوة مالية كبيرة يتعين ملؤها على وجه السرعة. ولذلك سعينا إلى طلب المساعدة من شركائنا الإنمائيين والمجتمع الدولي بصفة عامة. وأغتنم هذه الفرصة، في ذلك الصدد، لأشكر بحرارة جميع البلدان والمؤسسات، بما في ذلك مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بوجه خاص، التي كانت على استعداد للمساعدة في ضمان توفير الأموال اللازمة في شكل تعهدات لا يزال يتعين صرفها. أود كذلك أن أعرب عن امتناننا لحكومة البرتغال، التي، كما كان الحال في الانتخابات السابقة، وفرت لنا قدرا كبيرا من المواد.

ومن المسلم به أن تنظيم الانتخابات التشريعية في غينيا - بيساو في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ليس غاية في حد ذاته. ومع ذلك، فمن الواضح أنه خطوة حاسمة نحو استعادة الاستقرار السياسي في البلد، وترسيخ مكاسب الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون. فقد واجهنا، على مدى العقدين الماضيين، صعوبات شتى. غير أنه يحدونا الأمل في أن تحدث طفرة وطنية. وإنني على اقتناع بأن زيادة الوعي بالمسائل الحقيقية - ولا سيما السعي المستمر لتحسين الرفاه الاجتماعي لشعبنا - أمر يمكن تحقيقه في بلدنا. إن لدينا كل الأسباب للتأكيد بأن شعبنا - شعب غينيا - بيساو، الشعب المسالم والمضياف والنبيل - على استعداد للبرهنة مرة أخرى على نضجه المدني والسياسي وعلى التزامه بالمزيد من العمل، إلى جانب شعوب العالم الأخرى، من أجل بناء عالم أكثر عدلا وسلاما وأمنا وازدهارا للجميع.

لقد قلت في بداية ملاحظاتي أنه قبل عقدين - وبعبارة أدق، في حزيران/يونيه ١٩٩٨، تاريخ اندلاع النزاع المسلح الذي أثبت أنه كان مدمرا والذي ما نزال اليوم نعاني عواقبه - كانت الحالة في غينيا - بيساو على جدول أعمال مجلس الأمن. أو لم يكن الأمين العام في ذلك الوقت - كوفي عنان الذي نفتقده بمرارة، الابن البار لغانا، وطنه الأصلي ولأفريقيا، التي نشأ فيها، مواطنا فخريا ملتزما بقضايا العالم، والذي أشيد بكل احترام بذكراه وبعمله الذي لا ينسى - الذي أوصى مجلس الأمن بإنشاء هيكل سياسي فعال في غينيا - بيساو في ١٩٩٩؟

وأين نحن الآن، بعد مضي عشرين عاما؟ إن السؤال يستحق بالفعل أن يُطرح، وهو يدعو إلى التأمل. وفي ذلك الصدد، يسرني أن الأمين العام قد أشار في تقريره إلى أنه يعتزم تقديم توصيات إلى مجلس الأمن بشأن تشكيلة جديدة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، الذي لا شك في أنه سيلبي رغبتنا المشتركة في تحقيق مزيد من الكفاءة والمزيد من النتائج، بما في ذلك من خلال ترشيد الموارد والتركيز على الإجراءات المحددة الأهداف التي يمكن أن تحدث أثرا على الفور، أو على الأقل في الأجل القصير. إنني أفكر بشكل خاص ولكن ليس حصرا في تعزيز سيادة القانون، وحماية الحريات الأساسية والمسائل المتعلقة بالوجود والعمل الفعال لنظام قضائي يمكن الوصول إليه وفعال وعادل والمسألة الشاملة المتعلقة بالجنسانية وزيادة مشاركة المرأة في المجتمع بصورة عامة ومكانها الصحيح في جميع المجالات السياسية والاقتصادية بصفة خاصة والممارسة الفعالة للسلطة، كما قالت السيدة تافاريس في إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. إننا، على أي حال، على استعداد للمشاركة بنشاط في مثل هذا المسعى.

إن حالة الأزمة في غينيا - بيساو ليست أمرا حتميا. لقد شهدنا فترات استقرار كبير، تركزت خلالها معظم جهودنا على مشاكل التنمية وتهيئة ظروف معيشية أفضل لشعبنا. إن لبلدنا

العديد من نقاط القوة لبناء مستقبل أفضل لسكانه ولإتاحة فرص حقيقية للتعليم ولازدهار شبابه بصفة خاصة.

وإن مواطني غينيا – بيساو، أبناء بلدنا، ليسوا أناسا عدوانيين. بل على العكس من ذلك، نحن شعب متحد ومسالم. ففي الماضي القريب، شارك جنودنا بشرف في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد كانت غينيا – بيساو عضوا في مجلس الأمن في ١٩٩٦ و١٩٩٧ وتولت الرئاسة قبل ٢٢ عاما بالتمام. وفي ذلك الوقت – أي عندما سجل بلدنا نموا اقتصاديا ملحوظا وأظهر مؤشرات تنموية واعدة – لم يكن أحد يتصور أنه بعد مرور عقدين من الزمن سنكون هنا للنظر في كيفية توحيد طاقاتنا ومواردنا من أجل إعادة بناء دولة أضعفتها سنوات عديدة، بددتها في نزاع سياسي، إلى حد الإخفاق.

وكما شهدنا في أماكن أخرى، لا سيما في أفريقيا، فليست تلك مهمة سهلة، ولكننا عازمون من جانبنا على النجاح في تغيير الوضع حتى نضع بلدنا في المكان اللائق به في المجتمع الدولي. وهو جدير بتلك المكانة التي يستحقها – بأن يكون بلدا كريما محترما ومدركا لالتزاماته الوطنية والدولية – ذلك البلد الذي نود إعادة اكتشافه مجددا واسترداد مكانته في إطار المجتمع الدولي.

وأختتم بياني بالتأكيد بجزم على أن الحالة السائدة في غينيا – بيساو ليس مستحيلا تغييرها، وأن بوسعنا تغيير ذلك المسار. فنحن ليست لدينا القدرة على القيام بذلك فحسب، بل نتحمل نحن مواطني غينيا – بيساو المسؤولية عن ذلك في نهاية المطاف،. وذلك هو المسار الجديد الذي نود إطلاقه: مسار يسمح لنا بتجديد المؤسسات في جمهوريتنا بشكل حاسم من خلال إجراء انتخابات تشريعية حرة وتتسم بالشفافية والمصداقية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف يمكننا هذا المسار نحو غينيا – بيساو المستقرة من بناء السلام والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، وبالتالي بناء مستقبل يسوده الأمل والرخاء للبلد وسكانه على حد سواء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.